المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة

مصطفى دسوقي

رئيس قسم الاستشارات مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

Abstract

This article discusses the economic and social future of Islamic world, China and United States of America. On the basis of prevailing indicators, USA is going down whereas China is getting start to come into economical resurgence. As a matter of fact, Islamic world, consisting of 57 countries, dominates world oil production (45%), oil property (73,7% of world oil reserve), and is inhabited by one third billion people (22% of world people). It should possess extremely big potency to be a super power in economy. The dream comes true if Muslim people in the world possess spirit for revivalism by intensifying economical institutions and holding effective cooperation among them. It had proven that Islamic dīnār dominated world economy till eleventh century in Abbasid Dynasty, in fourteenth till eighteenth century by Uthmānī Turkey, Shafawid Dynasty in Persia and Mughal in India. From 1800 down to 1950, Islamic world undergone decline phase. Since the middle of twentieth century, the East has gotten start to revival while the West, particularly after 1973, is getting down with the slow economical growth.

Abstrak

Artikel ini membahas masa depan ekonomi dan sosial Dunia Islam, Cina dan Amerika Serikat. Dari berbagai indikator, ekonomi Amerika Serikat mulai memasuki fase penurunan, sementara Cina mulai memasuki fase kebangkitan. Dunia Islam, yang mencakup 57 negara anggauta OKI, menguasai produksi minyak dunia (45%) dan 73,7% dari cadangan

minyak dunia, gas alam, dan jumlah penduduk sekitar 1,3 milyar jiwa atau 22% penduduk dunia, sesungguhnya memiliki potensi besar untuk menjadi Super Power ekonomi masa depan. Ini dapat terwujud jika umat Islam memiliki semangat untuk bangkit dan maju, dengan mengefektifkan dan mengembangkan lembaga-lembaga perekonomiannya serta menggalang kerjasama yang efektif di antara negara-negara Dunia Islam. Sejarah telah membuktikan bahwa dinar Islam di masa Dinasti Abbasiyah mendomonasi perekonomian dunia sampai dengan abad 11. Abad 14 perekonomian Islam bangkit lagi sampai akhir abad 18 yang dimotori oleh Turki Usmani, Dinasti Shafawiyah di Persia dan Mughal di India. Tahun 1800 sampai dengan 1950, Dunia Timur termasuk Dunia Islam mengalami fase penurunan. Sejak pertengahan abad ke-20 Timur mulai bangkit lagi, sementara Barat mulai menurun, ditandai dengan lambannya pertumbuhan ekonomi.

Keywords: economic future, Islamic world, United State, China.

أ. المقدمة

من الثابت تاريخياً أن أي حضارة لا تزدهر أو تنمو إلا في ظل اقتصاد قوي. والثابت تاريخياً كذلك أن الازدهار الحضاري بلغ ذروته في ظل الدولة العباسية التي تحققت لها سيادة اقتصادية، ممثلة في سيادة الدينار الإسلامي منذ أوائل القرن الثامن الميلادي وحتى القرن الحادي عشر الميلادي، فضلاً عن أن العالم الإسلامي كان يحقق فائضاً اقتصادياً في تعاملاته التجارية مع القوى الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي في ذلك الوقت، والذي كان أقطابه الصين والدولة العباسية والدولة البيزنطية. إلا أن سقوط بغداد على يد المغول ثم قيام الحروب الصليبية في الشرق الأوسط تركت آثاراً سلبية، وكان من آثارها كساد اقتصادي امتد حتى بداية القرن الرابع عشر الميلادي . وفي الفترة من بداية القرن الرابع عشر الميلادي وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ظهرت قوى سياسية واقتصادية في العالم الإسلامي: الدولة العثمانية، والدولة الصفوية، والدولة المغولية في الهند، فضلاً عن الأوزبك في آسيا الوسطى والقوقاز، ولعبت دوراً اقتصادياً هاماً مع القوى التي كونت النظام العالمي في ذلك وأهمها الصين. ولم يكن للدول الأوربية في تلك الفترة تأثير ذو بال، لأن عدد سكان كل من أسبانيا، والبرتغال، وهولندا كان أقل من مليون نسمة.

كانت القوى الإسلامية وخصوصاً العثمانية تضاهي القوى الأوربية حتى منتصف القرن الثامن عشر إلا أنه منذ ذلك التاريخ تسارع تقدم الدول الأوربية وذلك بسبب الفضة الأمريكية، وتوافر قوة شرائية كبيرة من ناحية، وتدهور الدولة العثمانية، والصين من ناحية أخرى. واعتمدت الدول الأوربية على استراتيجية إحلال بدائل الواردات، العبيد من إفريقيا في مناجم الفضة والذهب والزراعة، تغلبت على نقص الأيدي العاملة باستخدام التكنولوجيا. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر تعرض العالم الإسلامي لحملة شرسة من القوى الأوربية من أجل السيطرة على المواد الخام وفتح الأسواق لمنتجاتها في بلدان العالم الإسلامي، ولم تنل البلدان الإسلامية استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب استقلاله تبنت ـ أو فرض عليها ـ نماذج للتنمية الاقتصادية ذات صبغة اشتراكية من الاتحاد السوفيتي، ونماذج أخرى رأسمالية ذات صبغة رأسمالية من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على تبني تلك النماذج ـ التي تمثل خبرة وتجربة وقيم الدول الغربية ـ في الدول الإسلامية ـ إحداث انفصام بين ما يعتقده المسلم وما يسلكه في ضوء تلك النماذج.

ونماذج أغلب التنمية الغربية كانت محصلتها على مستوى العالم مخيبة للآمال، وعلى مستوى العالم الإسلامي، واجهت عملية التغريب، وكذلك رفض الأفغان للنموذج الشيوعي الماركسي رفضاً ومقاومة شديدة والثورة الإيرانية مثلت رفضاً ومقاومة لعملية التغريب الليبرالية، وعلى المستوى الاقتصادي بدأت العودة للأصول والجذور، ونشط البحث في الموضوعات الاقتصادية المعاصرة في إطار الاقتصاد الإسلامي. وعلى المستوى الفكري انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦، وتلاه تأسيس مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، كما تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة وباشر أعماله عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، فضلاً عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٨١م، هذا بالإضافة إلى تأسيس مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر عام١٩٧٩م، وبدأ يمارس نشاطه منذ عام ١٩٨٦م، فضلاً عن إنشاء العديد من أقسام الاقتصاد الإسلامي التي تدرس الاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات العربية والإسلامية. وأهم ما يميز الدراسات التي قدمت من هذه المراكز البحثية وغيرها أنها كتبت من متخصصين في العلوم الاقتصادية والمالية، وعالجت قضايا محددة بعمق، والأخذ بالحسبان الأحكام الفقهية المتصلة بها. وعلى المستوى التطبيقي، تم إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات تأمين،

وصناديق استثمار، وحجم الأصول التي تملكها ١٥٤,٦ بليون دولار، وحجم الودائع ٧٠ بليون دولار، ورأس المال المدفوع ٥ بليون دولار.

كما صدرت العديد من القوانين التي تنظم الزكاة في أقطار العالم الإسلامي مثل: السعودية، والكويت، واليمن، والسودان، وليبيا، وتجري الترتيبات لإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة. بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوقفية.

كما أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وافتتح رسمياً عام ١٩٧٥م كمؤسسة مالية دولية، تهدف لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويبلغ عدد الدول الأعضاء المسهمين في البنك ٥٣ دولة إسلامية، كما أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩م من أجل تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية ويبلغ عدد الدول الإسلامية حالياً ٥٧ دولة تتوزع على قارات آسيا وإفريقيا وأوربا وأمريكا اللاتينية.

وظهرت العديد من التجمعات الاقتصادية: مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الاقتصادي والتي تشمل إيران، وتركيا، وباكستان، وافغانستان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وآذربيجان، وقازاقستان، بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي وغيرها، إلا أن مجهودات هذه المنظمات والتجمعات الاقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة، فحجم التجارة البينية لم يزد على ١٠% من إجمالي التجارة الخارجية لأقطار العالم، كما أن غالبية أقطار العالم الإسلامي لا تزال تعاني من الفقر والبطالة والأمية وانخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الدخول. ولعل أسباب ذلك فقدان الوعي والشعور بوحدة العالم الإسلامي، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي زرعها الاستعمار وتتمثل في إحداث الفرقة، واستهداف العالم الإسلامي من قوى عالمية تحاول تركيعه، وعدم استئناف دوره الحضاري مرة أخرى، وخصوصاً أن مقومات استئناف الدور الحضاري متوافرة. وتتمثل هذه المقومات في *أولها*، الإسلام خاتم الرسالات السماوية، *ثانيها*، التراث الفكري والميراث الحضاري الذي استفادت منه الحضارة الغربية، *ثالثها*، الموقع الجغرافي الممتد في ثلاث قارات، ويشغل ربع مساحة العالم، *رابعها*، الركيزة البشرية أكثر من خمس سكان العالم، *خامسها*، الركيزة الجيولوجية (البترول) ٤٥% من الإنتاج العالمي حالياً، ٧٣% من احتياطي الزيت المؤكد، ٤٧% من احتياطي الغاز المؤكد، *سادسها*، الركيزة الزراعية والمتمثلة في مساحة الأراضي الزراعية والتي تبلغ ١٩,٩% من المساحة الزراعية على مستوى العالم. *سابعها*، ركيزة الثروة المالية،

الحالية والتي تتراوح ما بين تريليون دولار (ألف بليون دولار) و ١,٤ تريليون دولار استثمارات في خارج العالم الإسلامي، وفي المستقبل القريب اعتبارا من عام ٢٠١٠م ستكون إيرادات منطقة الخليج فقط ٢٥٠ بليون دولار سنوياً.

لكل ما سبق يمكن فهم محاولات القوى العالمية لإغراق العالم الإسلامي في الديون والتبعية، فضلاً عن التبعية الغذائية، والتلويح باستخدام الغذاء كسلاح سياسي. ونفهم أيضا الغرض من إشعال الحروب في المنطقة الإسلامية، حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، وكلاهما استنزف ٦٠٠ بليون دولار من دم العالم الإسلامي. فضلاً عن زرع إسرائيل في قلب العالم الإسلامي لتحقيق غايات القوى الاستعمارية في السيطرة على ثروات المنطقة ومنع أي محاولة لتوحيد العالم الإسلامي

والدراسة تتناول مستقبل العالم الإسلامي في ظل العولمة بعد انهيار أحد مشاريع التنوير الغربية في القرن العشرين، وهو الماركسية التي بدأت عام ١٩١٧م وانهارت عام ١٩٨٩، وترويج الرأسمالية الغربية لموضتها الأخيرة العولمة التي تحاول الرأسمالية من خلالها إدارة أزمتها الاقتصادية على حساب بقية العالم، وخصوصا العالم الإسلامي مصدر الطاقة الأول في العالم بإطلاق، والتي تمتد لمدة مائة عام، فضلاً عن أن العالم الإسلامي وهو أكثر المناطق قدرة على مقاومة أنماط التنمية الغربية الاستهلاكية التبذيرية والملوثة للبيئة، والتي لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم أو ما يعرف بالمليار الذهبي في العالم الغربي والفئات أصحاب المصالح المستفيدة منه في مختلف بلدان العالم والتي تعرف بالنخبة الكونية.
هذا البحث يقوم على الفرضيات الأربع.

الفرضية الأولي، أن العولمة حالة نتيجة للتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال، وهي ظاهرة قديمة وليست حديثة، وتميزها حالياً يرجع إلي التقدم المذهل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. والفرضية الثانية، أن السوق الحرة الرأسمالية العالمية هي مشروع سياسي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية، والتاريخ يؤكد أن الأسواق كانت منظمة من قبل الدول، وأن العالم متعدد الثقافات ومتعدد الثروات ومتعدد التكوينات الاجتماعية وبالتالي فإن أساليب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي تختلف باختلاف الثقافات. وأن مصير السوق الرأسمالية سيكون كمصير الشيوعية الماركسية. والفرضية الثالثة، أن الغرب وقوته الرئيسية الولايات المتحدة بدأ طور الصعود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ عام ١٨٠٠م وحتى منتصف سبعينات القرن العشرين، وأن الغرب دخل طور الهبوط في منتصف

السبعينات. وأن الشرق الآسيوي ومنه أقطار العالم الإسلامي الآسيوية (التي تمثل الغالبية العظمي من سكان العالم فضلا عن أن بها معظم ثروات العالم الإسلامي ومقدساته) شهد طور الهبوط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ عام ١٨٠٠م وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين إلا أن الشرق الأسيوي بدأ طور الصعود منذ منتصف الخمسينات وتمثل ذلك في تحرير الصين وأقطار العالم الإسلامي الآسيوي من الاستعمار والاستقلال السياسي. والفرضية الرابعة، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت طور الهبوط الاقتصادي والاجتماعي. وأن الصين دخلت طور الصعود وهي مرشحة لتكون القوة الاقتصادية العظمي عام ٢٠٢٠م. وأن العالم الإسلامي يشهد حراكا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يؤهله للصعود واستئناف دورة الحضاري مرة أخري إلا أن ذلك مرهون بعودة الروح الإسلامية وتبني نماذج للتنمية مستمدة من ثقافتنا وعقيدتنا وشريعتنا الإسلامية، أي أن هذا الصعود يتوقف على إرادة أقطار العالم الإسلامي في التنسيق والتعاون والتكامل، ونبذ التجزئة والفرقة. وإدارة سياسية تهدف للوفاق والتآلف وليس التنافر، واقتصادية تهدف لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ومعدلات نمو اقتصادية عالية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات والإمكانات البشرية والموارد الطبيعية متوافرة ولكنها تحتاج إلي التفعيل.

الإطار الفكري للعولمة الاقتصادية

١ ـ ما هي على وجه التحديد هذه العولمة؟

مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الأوجه التي تستعصى على التعريف الدقيق. ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين عليك أن تنظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدامه. فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي، على سبيل المثال، من المرجح أنها ستختلف كثيرا عن الطريقة التي يمكن للباحث الجغرافي أن يتناول بها التعبير وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نحدد ثمانية أبعاد للعولمة:[١]

العولمة المالية: وتصف السوق المالية الآتية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً.

[١] بيتر تيلور، كولن فلنت، *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات*، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد (الكويت: السلسلة عالم المعرفة، ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، ص. ١٩.

العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها "انضغاط الزمان/ المكان" والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

العولمة الاقتصادية: وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي يُمكن "الشركات الكونية" من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه.

العولمة الثقافية: وتشير إلى استهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم، وتعني ضمناً في أكثر ألأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكلة *Cocacolaization*" و "عالم ماك" *Mc World*.

العولمة السياسية: وتمثل انتشار برنامج "الليبرالية الجديدة" المؤيدة لخفض انفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، و"الاقتصاديات المفتوحة، بوجه عام.

العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء ككوكب حي، وهي تطمع إلى أن تصبح "عولمة سياسية خضراء".

العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة، عالم سينظر إليه في أغلب الأحيان على أنه شبكة من "المدن العالمية".

العولمة السوسيولوجية: هي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور "مجتمع عالمي" واحد، أو "كل" اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية[٢].

إن هذه الأبعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة معقدة وهي ذاتها موضوع نقاش وخلاف أكاديمي كبير.

٢ـ رؤية منظري العولمة الاقتصادية:

هناك العديد من منظري ومروجي العولمة ولعل من أهمهم: كينيسي أوماي، وصامويل هنتنجتون، وفوكوياما، وبنيامين بابر، وروبرت كابلان، وفيما يلي الفكرة المحورية لكتبهم:[٣]

---

[٢] بيتر تيلور، كولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٠.

[٣] دانييل دريزنر، "يا عولمي العالم اتحدوا!" ، *مجلة الثقافة العالمية* ـ العدد (٨٥) ـ نوفمبر ١٩٩٧م، ص. ٣٩.

و"كينيسي أوماي" في كتابه[4] "نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصادات الإقليمية" يرى أن السلطة المخولة إلى الدولة القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية.

أما صامويل هنتنجتون في كتابه[5] "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" فيرى أن الحضارة تحل الآن محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية.

في حين يعتقد كل من فرانسيس فوكوياما في كتابه[6] " نهاية التاريخ" و"بنيامين بابر" في كتابه[7] "الجهاد ضد السوق الكونية" أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة، مما سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له.

وينحو "روبرت كابلان" في كتابه[8] " نهاية الأرض: رحلة إلى بدايات القرن الحادي والعشرين" منحى هو الأكثر كارثية بقوله إن التغيرات الديموجرافية "السكانية" والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضي الشاملة.

المنطق الاقتصادي للعولمة: الحتمية الاقتصادية للعولمة

منظرو العولمة يشاركون ماركس الاعتقاد بأن التغيرات في العلاقات السياسية أو الاجتماعية هي دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج. وتأتي المفارقة من أن القبول الأكثر حماساً لمنطق ماركس قد جاء من هؤلاء المنتمين لموقع اليمين في ساحة الفكر السياسي الأمريكي، ويعد فوكوياما الأكثر وضوحاً في الإقرار بالدين الفكري لماركس وذلك عندما يذكر أن تفسيره إنما هو: "نوع من التفسير الماركسي للتاريخ يؤدي إلى استنتاج لا ماركسي بالمرة".[9]

---

[4] Kenichi Ohmae, *The End of The Nation State: The Rise of Regional Economic* (New York: Free Press, 1995).

[5] Samual Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

[6] Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

[7] Benyamin Barber, *Jihad Vs Mc World* (New York: Times Books, 1995).

[8] Robert Kaplan, *The Emols of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century* (New York: Random House, 1996).

[9] دانييل دريزنر، "ياعولمي العالم اتحدوا"، ص. ٤١.

ويرى "كينيسي أوماي"، أن انتشار السوق والإيقاع السريع للتغيير التكنولوجي يضعفان العقد الاجتماعي بين الأفراد والأمم. وتؤدي عولمة رأس المال إلى "مجانسة الثقافات"، ومن ثم إزالة الفوارق بين القوميات أو الحضارات.[١٠]

ويختلف كتاب "الجهاد ضد السوق الكونية" لبنيامين بابر عن الكتب الأخرى من ناحيتين: الأولى، أنه يعلق أهمية كبرى على الشركات متعددة القوميات، وبخاصة مجموعة الشركات العاملة في حقل الإعلام، والتي تسيطر على وسائل الإنتاج الثقافي والفكري. الثانية، أن الآثار التفكيكية للسوق الكونية سوف ينجم عنها رد فعل معاكس عنيف داخل كل ثقافة. ويشير استخدامه لمصطلح "الجهاد" في عنوان الكتاب إلى هذا الرفض للتحديث والمواطنة العالمية، وأنه يرى أن السوق الكونية سوف تنتصر في النهاية.[١١]

أما صامويل هنتنجتون في كتابه "صراع الحضارات" فيسلم بأن انتشار السوق الحرة قد نشأ عن مجموعة متجانسة من القيم للنخبة الكونية. وهو يسمى هذه الظاهرة بـ "ثقافة دافوس" نسبة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد في سويسرا كل عام. وأنهم يشتركون بوجه عام في الإيمان بالفردية، واقتصاديات السوق، وبالديمقراطية السياسية، والتي هي اعتقادات شائعة أيضاً بين الناس في الحضارة الغربية. ويسيطر أصحاب منتدى دافوس عملياً على كل المؤسسات الدولية والعديد من حكومات العالم، والقسم الأكبر من إمكانات العالم الاقتصادية والعسكرية وعملية "المجانسة الثقافية" تقتصر على مستوى النخبة وتحقق انتشار المواطنة العالمية بالتحديث كالديمقراطية والحرية الفردية، وتولد رد فعل معاكس، يعتقد هنتجنتون إنه تعزز الهويات الحضارية مقابل الهويات القومية.[١٢]

كل هؤلاء المؤلفين شأنهم في ذلك شأن ماركس دعاة "حتمية اقتصادية" وهم يتفقون جميعاً على أن الانتشار العالمي للرأسمالية يؤدي على تآكل وضمور قوة واستقلالية الدولة القومية إما عبر الاستيعاب في ثقافة عالمية متجانسة التكوين أو من خلال الرفض العنيف لها. فيما عدا تعديل واحد مهم، يتمثل في إحلال الصراع ما بين الثقافات محل الصراع ما بين الطبقات. لذا فإن هنتجنتون يرى أن الصراع الرئيسي سيكون بين الغرب ونوع من التحالف

---

[١٠] *نفس المرجع*، ص. ٤٢.

[١١] *نفس المرجع*، ص. ٤٣.

[١٢] *نفس المرجع*، ص. ٤٤-٤٥.

الكبير بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسيه بقوتها الصناعية والعسكرية، والحضارة الإسلامية باحتياطياتها البترولية وقربها الجغرافي من الغرب. وفي نفس الوقت يطالب بتغير في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، لأن الحضارة الغربية تواجه مخاطر داخلية ناجمة عن الهجرة والتعددية الثقافية والعرقية.

وهذه الفكرة تحولت إلى استراتيجية تنفذ على أرض الواقع. ففي سبتمبر عام ٢٠٠٢م أصدرت الإدارة الأمريكية "نظرية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية USDUSA، وجوهرها يدور حول مفهوم الحرب الوقائية الاستباقية، أي التهديد المرتقب بدلاً من مواجهته والحرب الأمريكية على أفغانستان، ثم إعلان محور الشر" الذي يشمل العراق وإيران والتهديد بضرب كوريا الشمالية. بينما ارتفع إيقاع التحالف السياسي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل للسيطرة على العالم باسم الكفاح ضد الإرهاب. وتجلي ذلك في غزو واحتلال العراق. وبدأت التهديدات لسوريا وإيران وباكستان.

كما أن السيطرة على دائرتي الطاقة (البترول والغاز) بترول الشرق الأوسط من ناحية ثم دائرة بترول حوض قزوين ـ آسيا الوسطى، أداة رئيسية لإجهاض فرص التنمية في الصين، وبالتالي تدمير قدرة الصين على الارتفاع إلى مقام القطب العالمي الجديد في قلب عالم جديد متعدد الأقطاب والمراكز في عالم المستقبل.[١٣]

٣ـ رؤية إسلامية للعولمة:

العولمة حالة وليست مفهوما : لفظ العولمة يدل على حالة بأكثر مما يدل على مفهوم، وحالة العولمة ناتجة من تطور المواصلات والاتصالات، كما أن حالة العولمة أدت على بعض الظواهر، ومنها: أولاً: ظاهرة الجوار: ومعناها أن البشر تتجاور برابطة أخرى غير رابطة العقيدة أو العنصر أو القومية أو حتى اللغة أو المصالح المشتركة بل برابطة الجوار، وليكن المشترك بين الناس هو الإنسانية. ثانياً: ظاهرة الزوال: وهو شعور الإنسان بعدم وجود ثابت وأن كل شيء قابل للتغير والزوال، وأن التطور السريع للصناعة وظواهر الموضة المتغيرة كل سنة بل كل فصل من فصول السنة الأخرى يؤدي إلى ذلك التحرر. ثالثاً: ظاهرة العزلة

[١٣] راجع في ذلك: د. أنور عبد الملك، "الحرب ضد المستقبل" *الأهرام*، ٢٠٠٣/٢/١٨م، ص. ١٠، وجور فيدال، "مسئولية الإدارة الأمريكية عن ٢٠٠١/٩/١١م، "والعدو من الداخل"، القاهرة: مجلة وجهات نظر ـ العدد (٤٧) ـ ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ١٦-٢١، محمد حسنين هيكل، "هذا الإعصار الأمريكي" القاهرة: مجلة وجهات نظر، العدد (٥١)، أبريل ٢٠٠٣م، ص. ٤-١٦.

الفكرية والحرية السلوكية. أدى تحويل العولمة من حالة إلى مفهوم إلى انتشار مدارس فكرية تدعو في صورتها المتطرفة إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيوداً على الفكر والعمل معاً وبذلك يصل بالإنسان إلى النسبية المطلقة التي تساوي العبثية والفوضوية في الفلسفات المعاصرة. والاستجابة إلى هذه القضية باعتبار العولمة مفهوم وما يترتب عليه يعد ضياعاً لتراث الإنسانية وتدميراً لكل الأديان.[١٤]

العولمة حالة وليست مفهوماً، وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، وهذا يوجب تعلم السباحة وعدم محاولة منع الفيضان. وتعلم السباحة يتمثل في الإدراك الواعي لعقيدة التوحيد ونظرية التكليف عند المسلمين فالرب رب، والعبد عبد، والله يأمر والعبد يطيع، ويؤمن بالرسل والرسالة، ويؤمن بيوم آخر يتحكم في سلوك الإنسان، وأن الإيمان بالله حقيقة واقعية وضرورة اجتماعية وإنسانية وصحية وحياتيه. وأن المطلق موجود والثابت حقيقة والنسبي والمتغير واقع وأن المقدس لا ينبغي المساس به، وأن الدعوة إلى الله واجبة وإرشاد الخلق لدين الحق أمر لابد منه. إن هذه المسلمات عند المسلمين هي طوق النجاة وقواعد السباحة في فيضان حالة العولمة. وإلا فالهلاك.[١٥]

٤ـ رؤية غربية للسوق الرأسمالية العالمية:

إن السوق الحرة العالمية ليست قانوناً حديداً للتطور التاريخي، وإنما هي مشروع سياسي. وهذا المشروع له عيوب كبيرة أحدثت بالفعل معاناة هائلة كثيرة من البشر. ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمي وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلو سكسونية هو الهدف المعلن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية. وعلى غرار الأسواق في الماضي فإن هذه الأسواق الحرة لا تمضي في طريقها في مواجهة سلسلة ومطردة، وإنما تتقدم من خلال دورات من الازدهار والنكوص، وهوس المضاربة، والأزمات المالية والرأسمالية العالمية، على غرار الرأسمالية في الماضي، تحقق إنتاجيتها المتزايدة اليوم

---

[١٤] راجع: د. علي جمعة محمد، "العولمة وقضايا الفكر الإسلامي"، *الإسلام والعولمة*، تحرير: محمد إبراهيم مبروك، (القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٩م)، ص. ١٣١ – ١٣٢.

[١٥] *نفس المرجع*، ص. ١٣٣.

عن طريق تدمير الصناعات التقليدية، والمهن وطرق الحياة القديمة، ويتم ذلك على نطاق العالم بأسره.[١٦]

وقد فهم جوزيف شومبيتر الرأسمالية أفضل مما فهمها أي اقتصادي آخر في القرن العشرين. وكان يرى أنها لا تسعى إلى الحفاظ على تماسك المجتمع، وإنها إذا تركت وشأنها يمكن أن تدمر الحضارة الليبرالية. وذلك هو ما دفعه إلى قبول القول بأن الرأسمالية لابد أن تستأنس، وبأن هناك حاجة إلى التدخل الحكومي للتوفيق بين دينامية الرأسمالية والاستقرار الاجتماعي، ويصدق القول نفسه على الأسواق العالمية اليوم.[١٧]

إن المؤمنين الحاليين بمبدأ " دعه يعمل" على النطاق العالمي لم يلاحظوا أن وجود سوق حرة عالمية يؤدي إلى تدمير أسس المجتمعات، وتفرض عدم استقرار واسع النطاق على البلدان النامية، وتزيد من صعوبة قيام تعايش سلمي بين الحضارات المختلفة. لقد أصبح مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي تهديداً للسلم بين الدول. فالنظام الاقتصادي الدولي لا يحوي أي مؤسسات فعالة لصيانة ثروة البيئة الطبيعية. وأخطار ذلك تتمثل في ان الدول ذات السيادة سيزج بها في صراع من أجل السيطرة على ما يوجد في الكرة الأرضية من الموارد الطبيعية المتناقصة. وفي القرن الحادي والعشرين، ستحل حروب مالتسية تبعثها الندرة محل التنافسات الأيدلوجية بين الدول. والأزمة الآسيوية علامة على أن الأسواق الحرة العالمية قد أصبحت خارج نطاق السيطرة، فالفقاعة المتفجرة ذات الأبعاد التاريخية في الولايات المتحدة، والانكماش الراسخ في اليابان والذي أخذ يظهر في الصين، والكساد في إندونيسيا وكثير ن البلدان الآسيوية الأصغر حجماً، والأزمة المالية والاقتصادية في روسيا، وهذه كلها تطورات تكشف عن الاضطراب في الاقتصاد العالمي.[١٨]

واستند جون جراي بالحجج التالية لتأييد وجهة نظره وهي:

أولاً: أن السوق الحرة ليست ـ كما تفترض الفلسفة الاقتصادية اليوم ـ حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسي في مبادلات السوق. ذلك أن السوق الحرة في أي منظور تاريخي طويل المدى، انحراف قصير الأجل نادراً ما يتحقق. والقاعدة المألوفة هي الأسواق

---

[١٦] جون جراي، *الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية*، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة، ومكتبة الشروق، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص. ٢٩٢.

[١٧] *المرجع السابق*، ص. ٢٩٢.

[١٨] *المرجع السابق*، ص. ٢٩٣.

المنظمة، والتي تنشأ تلقائياً في حياة كل مجتمع. أما السوق الحرة فهي كيان تقيمه سلطة الدولة وهي من خلق الحكومات القومية ولا تستطيع أن توجد بدونها.[١٩]

ثانياً: إن الاشتراكية كنظام اقتصادي قد انهارت بغير رجعة. فمن الناحيتين الإنسانية والاقتصادية كانت تركة التخطيط المركزي الاشتراكي تركة مدمرة، إن الاتحاد السوفيتي لم يكن نظاماً حقق تقدماً سريعاً بتكلفة بشرية مرتفعة بدرجة يؤسف لها بل كان دولة شمولية قتلت الملايين أو دمرت حياتهم، وخربت الطبيعة. وفيما عدا القطاع العسكري الهائل وبعض مجالات الصحة العامة، لم يحقق الاتحاد السوفيتي غير القليل من المنجزات الاقتصادية أو الاجتماعية الحقيقية. وفي الصين في عهد ماوتسي تونج، ربما كانت الخسائر في الأرواح الناتجة عن المجاعات التي تسببت فيها الأهوال والبيئة المدمرة أكبر مما حدث في الاتحاد السوفيتي.[٢٠]

ثالثاً: الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة اعتبرت أن انهيارات الشيوعية كان انتصاراً للغرب كما يرى فوكوياما، برغم أن الاشتراكية الماركسية كانت أيديولوجية غربية خالصة. وبنظرة تاريخية طويلة المدى، فإن انفراط عقد الاشتراكية الماركسية في روسيا والصين يمثل هزيمة لجميع نماذج التحديث الغربية. وكان فشل التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي. وتفكيكه في الصين علامة على نهاية تجربة التحديث الذي يفرضه عنوة، والذي كان نموذجاً للحداثة هو المصنع الرأسمالي في القرن التاسع عشر.[٢١]

رابعاً: أن هناك أشياء كثيرة مشتركة بين الماركسية اللينينية والمنطق الاقتصادي للسوق الحرة على الرغم من أنهما يؤيدان نظامين اقتصاديين مختلفين. فكلاهما لا يبدي تعاطفاً يذكر مع ما يترتب على التقدم الاقتصادي من خسائر بشرية. وكلاهما شكل من أشكال مشروع التنوير الرامي إلى الاستعاضة عن التنويع التاريخي للثقافات البشرية بحضارة عالمية واحدة. والسوق الحرة العالمية هي ذلك المشروع التنويري في أحدث صورة، وربما آخرها.[٢٢]

خامساً: إن مناقشات كثيرة من تلك الحادثة اليوم تخلط بين العولمة، وهي عملية تاريخية كانت جارية منذ عدة قرون. والمشروع السياسي العابر الذي يرمي إلى إقامة سوق

---

[١٩] *نفس المرجع*، ص. ٢٩٤.

[٢٠] *نفس المرجع*، ص. ٢٩٦.

[٢١] *نفس المرجع*، ص. ٢٩٧.

[٢٢] *نفس المرجع*، ص. ٢٩٨.

حرة على النطاق العالمي. وإذ فهمت العولمة على وجهها الصحيح فإنها تشير إلى الترابط المتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية في أجزاء متباعدة من العالم والمحرك الرئيسي لهذه العملية اليوم هو الانتشار السريع للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات التي تلغي المسافات. ويتصور المفكرون التقليديون أن العولمة تتجه إلى خلق حضارة عالمية عن طريق انتشار الممارسات والقيم الغربية، ولاسيما الأنجلو سكسونسة، على نطاق العالم. والحقيقة أنه على المدى الطويل يعمل انتشار التكنولوجيات الجديدة في كل أنحاء العالم على تآكل القوة الغربية والقيم الغربية. وما انتشار تكنولوجيات الأسلحة النووية بحيث أصبحت في متناول نظم مناهضة للغرب إلا عرضاً من أعراض اتجاه أوسع نطاقاً.

وفكرة التنوير المتعلقة بحضارة عالمية لم تبلغ من القوة في أي مكان ما بلغته في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن ما تدعيه الولايات المتحدة من أنها نموذج للعالم بأسره ليس مقبولاً لدى أي بلد آخر. فتكاليف النجاح الاقتصادي الأمريكي تشتمل مستويات متعددة من الانقسام الاجتماعي: الجريمة، والإيداع في السجون، والنزاعات العرقية والعنصرية، وانهيار الأسر والمجتمعات المحلية وهي تكاليف لن تتحملها أي ثقافة أوروبية وآسيوية.[٢٣]

سادساً: السوق الحرة العالمية إنما هي مشروع أمريكي، وقد عاد هذا المشروع بالفائدة على الشركات الأمريكية في بعض المجالات، وذلك مع وصول الأسواق الحرة إلى اقتصاديات كانت محمية حتى الآن. ولكن هذا لا يعني أن مذهب "دعه يعمل" على النطاق العالمي هو مجرد إضفاء عقلانية على مصالح الشركات الأمريكية.

إن السوق الحرة العالمية ليس فيها فائز في المدى الطويل، والحقيقة أنه في حالة حدوث اضطراب كبير في الأسواق العالمية لن يكون الاقتصاد الأمريكي أقل عرضة لآثاره من الاقتصاديات الأخرى. ومذهب "دعه يعمل" على النطاق العالمي ليس مؤامرة حاكتها الشركات الأمريكية وإنما هو مأساة واحدة من المآسي العديدة التي وقعت في القرن العشرين ارتطمت فيها أيديولوجية باحتياجات بشرية دائمة أخفقت في فهمها. ومن بين الاحتياجات البشرية التي تتغافل عنها الأسواق الحرة الاحتياجات إلى الأمن وإلى الهوية الاجتماعية.[٢٤]

---

[٢٣] *نفس المرجع*، ص. ٢٩٨-٢٩٩.

[٢٤] *نفس المرجع*، ص. ٣٠٠-٣٠١.

سابعاً: مسألة ماذا يمكن عمله؟ فالولايات المتحدة الأمريكية لا تملك القوة المهيمنة اللازمة لجعل السوق الحرة العالمية حقيقة واقعة ولو لفترة قصيرة. ولكن لديها على وجه اليقين القدرة على الاعتراض على إصلاح الاقتصاد العالمي. وما دامت الولايات المتحدة لا تزال مشدودة بإحكام إلى "توافق واشنطن" بشأن مبدأ "دعه يعلم" على النطاق العالمي، فلا يمكن أن يكون هناك إصلاح للأسواق العالمية. وما لم يطبق الإصلاح فإن الاقتصاد العالمي سيتفتت عندما يصبح من المتعذر احتمال ما يصيبه من خلل. نتيجة للحروب التجارية سيصبح التعاون الدولي أكثر صعوبة، وسيتمزق الاقتصاد العالمي إلى تكتلات تنخر في داخل كل منها صراعات من أجل الهيمنة الإقليمية.[٢٥]

إن "اللعبة الكبرى" التي كانت دول العالم تتصارع فيها طيلة قرن من الزمان من أجل السيطرة على النفط في آسيا الوسطى. ربما تتكرر في القرن الحادي والعشرين. وعندما تكون الدول أطراف تتنافس من أجل السيطرة على الموارد الشحيحة فإن تجنب النزاعات العسكرية سيكون أكثر صعوبة.[٢٦]

وما لم تتم إعادة إصلاح جذري للاقتصاد العالمي، فإنه سيكون مهدداً بالتمزق عندما تتكرر بصورة مأساوية الحروب التجارية، والتخفيضات التنافسية للعملات، والانهيارات الاقتصادية والانتفاضات السياسية التي شهدتها ثلاثينيات القرن العشرين والمعروفة بالكساد العظيم.[٢٧]

العالم الإسلامي يدخل مرحلة الصعود الاقتصادي والحضاري

إن السوق الحرة الرأسمالية العالمية ليست قدراً محتوماً على أقطار العالم. لأنها سوق منفلتة ويؤيد ذلك الأزمات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين وروسيا الاتحادية الفيدرالية، وانهيار أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو. والتكلفة الاجتماعية الكارثية في الولايات المتحدة والمتمثلة في التفكك الأسرى وارتفاع معدلات الجريمة. والصراع بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على الموارد. ومن أمثلة هذا الصراع على بترول بحر قزوين. والذي تجسد في العدوان الأمريكي

---

[٢٥] *نفس المرجع*، ص. ٣٠٢.

[٢٦] *نفس المرجع*، ص. ٣٠٢.

[٢٧] *نفس المرجع*، ص. ٢٩١.

على أفغانستان من أجل سيطرة الشركات الأمريكية على خطوط الغاز والبترول التي ستمتد من تركمانستان –أفغانستان- باكستان ومنع روسيا وإيران من مرور أي خطوط أنابيب غاز وبترول حوض قزوين عبر أراضيها. والمثال الثاني احتلال العراق من أجل السيطرة على بترول العراق الذي يمثل حوالي ١٠% من الاحتياطي العالمي المؤكد، بعد المملكة العربية السعودية، وإخراج العراق من منظمة الأوبك والعمل على انهيارها لعدم تمكينها من التحكم في إنتاج وأسعار البترول.

هل الولايات المتحدة هي النموذج الذي يجب اقتداء كل أقطار العالم بها؟ وهل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد المجتمع الأمريكي تشجع على الاقتضاء بها؟ وهل بدأ نجم الغرب في الأفول خاصة في قوته الرئيسة الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هو تفسير معدلات النمو الاقتصادي العالية في الصين؟ التي ترشحها كأكبر قوة اقتصادية عظمى في عام ٢٠٢٠م. وهل هذا يتفق مع ما روجه الغرب من أن تحقيق التقدم والتنمية يسير عبر مراحل متتالية وعلى دول العالم السير في هذا المسار الخطي؟ أم أن حركة التاريخ والمجتمعات البشرية تسير في دورات من الصعود والهبوط كتعاقب الليل والنهار والشروق والغروب؟ وبماذا نفسر المساهمة الاقتصادية المنخفضة لأقطار العالم الإسلامي في الناتج العالمي رغم أنه يمتلك من الموارد البشرية والإمكانات الزراعية وغيرها من الثروات؟ وهل بدأ طور الصعود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعالم الإسلامي.

لذا فهذا المبحث سيتناول أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل من الولايات المتحدة، والصين، والعالم الإسلامي.

الكون محكوم بسنن كونية، فالأرض تدور حول نفسها من الشرق إلى الغرب ويتعاقب النهار والليل، وفي نفس الوقت الأرض متزنة لا تخرج عن مسارها. والعمران البشري محكوم بسنن كونية من الصعود والهبوط، والصعود مقرون بالإيمان والعدل، والهبوط مقرون بالكفر والظلم. وهذه السنن لفتت أنظار المفكرين المسلمين مثل ابن خلدون ومالك بن نبي.

والحضارة الإنسانية تداولها بنو الإنسان تارة من الشرق وتارة أخرى من الغرب، في تعاقب أشبه ما يكون بتعاقب الليل والنهار. إلا أنه منذ قرنين من الزمان ساد الفكر الغربي وحاول أن يرسخ في أذهان شعوب العالم، أن حضارة الغرب هي حضارة عالمية وأن تاريخ الغرب هو تاريخ العالم وأن مسيرة البشرية اتسمت بالهمجية

والتوحش والبدائية التي كان عليها الشرق وانتقلت إلى الغرب حيث التقدم والرقي. ومن يريد أن يصل إلى ما وصل إليه الغرب عليه أن يأخذ نفس المراحل التي مر بها الغرب. وكان من نتاج هذه الدعاوى، إهمال كل التواريخ السابقة على تاريخ الغرب والذي يؤرخ له بالعام ١٤٩٢م وهو عام اكتشاف الأمريكتين. فضلاً عن إهمال أي تأثير للحضارات الشرقية ومنها الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية. إلا أن هناك دعوات من كبار المؤرخين العالميين تدعو إلى إعادة كتابة تاريخ العالم في إطار كوكبي وليس في إطار أوربي، وهذه كانت دعوة الدكتور حسين مؤنس رحمة الله.

أما المنظور الإسلامي فيقوم على رؤية مختلفة لحركة التاريخ لا تربط بين التقدم الزمني والتحسن النوعي للحضارة الإنسانية، ولا تعتمد على الخطية أو الواحدية. وإنما هي حركة متنوعة تختلف من مجتمع لآخر.ويقوم المنظور الإسلامي على مسلمة أساسية مفادها أن الواقع الاجتماعي والإنساني يختلف باختلاف الزمان والمكان والإنسان، ولذلك تختلف الأحكام باختلاف الزمان والمكان، ومن ذلك تختلف صيرورة المجتمعات وحركتها وتختلف الثقافة والحضارة من مجتمع لآخر.[٢٨]

وبالنظر إلى محاولات مفكري الإسلام في فهم حركة المجتمعات فنجد أن أبن خلدون أخذ بالحركة الدائرية للتاريخ، حيث رأى أن للحضارات أعماراً مثل الأشخاص تبدأ بالطفولة والشباب ثم الشيخوخة.[٢٩] وقد زاد مصطفى صادق الرافعي فجعلها مراحل أربع تبدأ بالطفولة ثم الشباب ثم الشيخوخة ثم الانبعاث،[٣٠] أما أبن أبى الضياف فقد ربط تطور حركة التاريخ بمدى تمسك بمنهج الله سبحانه وتعالى وبالشريعة والعدل،[٣١] في حين أن مالك بن نبي قد جعلها مراحل ثلاث هي مرحلة الروح ثم العقل ثم الشهوة، ولكنه وضع شرطاً جوهرياً هو إمكانية العودة إلى المرحلة الأولى إذا تحققت الرجعى إلى الله وتداركت الحضارة تصدرها فتستطيع

---

[٢٨] راجع: د. نصر محمد عارف، *التنمية من منظور مختلف* (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢م)، ص. ٢٢-٢٣.

[٢٩] عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٨١م)، ص. ٥٧٨.

[٣٠] مصطفى صادق الرافعي، *الإسلام انطلاق لا جمود* (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الكتاب الثلاثون، ١٩٦٦م)، ص. ٢٢.

[٣١] أحمد بن ابي الضياف، *انماف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، تحقيق: أحمد عبد السلام (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٦٩م)، الجزء الأول، ص. ٢٢-٢٧.

في هذه الحالة أن تجدد ذاتها.[٣٢] وبذلك تكون حركة حلزونية في صورة دائرية متصاعدة لأعلى ومن ثم ليست هناك جبرية في حركة المجتمعات، ويكون لكل مجتمع أسلوبه الخاص المتسق مع ثقافته وعقيدته وتنفي لزومية السير خلف مجتمع من المجتمعات وتقليده والتبعية له.

الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر قوة في العالم من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وصاحبة مشروع السوق الرأسمالية العالمية الحرة. ولمحاولة التعرف على: حجم الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، وملامح ومؤشرات الاقتصاد الأمريكي من حيث: حجم الديون الخارجية، الحساب الجاري، الميزانية الفيدرالية، قيمة الدولار بالنسبة لليورو، معدل البطالة، قيم الأسهم. هذا بالإضافة إلى احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول بالإضافة إلى التعرف على أهم ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية فيها. وسيتم تناولها على النحو التالي:

١ - حجم الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي:

الناتج القومي الإجمالي الأمريكي شكل ٣٠,٩% من الناتج العالمي المحسوب وفقاً لأسعار الصرف، مقارنة بنحو ١٣,٩% لليابان ونحو ٦,٦% لألمانيا وحدها، ونحو ٢٧,٥% للاتحاد الأوربي في مجموعة بما فيه ألمانيا، ونحو ٤% للصين في عام ٢٠٠٠م. كما شكل الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة والمحسوب وفقاً لتعادل القوة الشرائية، نحو ٢١,٧% من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة، مقارنة بنحو ٧,٥% لليابان، ونحو ٤,٦ لألمانيا وحدها، ونحو ٢٠,٢% للاتحاد الأوربي في مجموعة بما فيه ألمانيا ونحو ١١,٥% للصين وذلك في عام ٢٠٠٠م. كما بلغت قيمة التجارة السلعية الخارجية للولايات المتحدة نحو ٢٠١٥ مليار دولار أي ما يوازي ١٥,٥% من مجموعة الصادرات والواردات العالمية في عام ٢٠٠٠، مقارنة بحصة بلغت ٢٧,٩% لدول الاتحاد الأوربي في مجموعها، وحصة صينية تشمل هونج كونج بلغت ٦,٩%، وحصة يابانية بلغت ٦,٧% في العام نفسه. أما قيمة التجارة الخدمية الخارجية للولايات المتحدة فقد بلغت ٥٠٨ مليارات دولار توازي ١٧,٣% من

[٣٢] مالك بني يني، *ميلاد مجتمع*، ترجمة: عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ص. ٢٢-٢٧.

مجموع الصادرات والواردات الخدمية العالمية في عام ٢٠٠٠م.[٣٣] وقد بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو ٥٣,٩% من الإجمالي العالمي، وتليها اليابان بحصة بلغت ١٢,١%، ثم بريطانيا بحصة بلغت ١١,٧% في عام ١٩٩٥م. كما بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالية التكنولوجية في العالم نحو ١٩,٢% في عام ١٩٩٩م.[٣٤]

٢- ملامح ومؤشرات الاقتصاد الأمريكي:

منذ ١٩٧٣م اتسم الاقتصاد الأمريكي بظاهرتين اقتصاديتين أولهما، ضعف النمو الاقتصادي الذي يرجع إلى تباطؤ نمو الإنتاجية، فمنذ عام ١٩٤٨، وعلى امتداد ربع قرن نما نصيب الفرد من الناتج بأكثر من ٢,٥% سنوياً، وهو معدل كاف لمضاعفة مستوى معيشة المواطن الأمريكي العادي في أقل من ثلاثين عاماً. إلا أنه منذ عام ١٩٧٣م لم يزد معدل النمو على ١,٢% سنوياً. ثانيهما، زاد تفاوت توزيع الدخول بصورة ملحوظة.[٣٥]

ملامح الحساب الجاري:

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة شهدها العالم، فإنها أيضاً أكبر دولة مدينة، تعيش بصورة تتجاوز إمكاناتها وتعتمد اعتماداً كبير على المقرضين الأجانب. لقد مضى على الولايات المتحدة عدة سنين وهي تستورد أكثر مما تصدر. وبلغ العجز في الحساب الجاري حالياً حوالي ٥٠٠مليار دولار سنوياً، أو ما نسبته ٥% من إجمالي الناتج المحلي، وتسدد الفرق بالاستدانة من الخارج. وقد بلغ الآن الدين المترتب على الولايات المتحدة للخارج حوالي تريليوني دولار، أو نحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب معدل النمو الحالي فإن دين الولايات المتحدة للدول الأجنبية يمكن أن يتجاوز بسهولة رقم الـ ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٠م. وحتى مع معدلات فائدة قدرها ثلاثة بالمائة فقط، ستحتاج

---

[٣٣] *تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠١م* (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٢م)، ص. ١١ وتقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢م، الصادر عن البنك الدولي.

[٣٤] *تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠١م*، ص.١١.

[٣٥] راجع في ذلك: مارتن نيل بايلي، وجاري بيرتلس، وروبروت ليتان، *النمو مع المساواة: هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم*، ترجمة د. محمد فتحي صقر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ص.١٣-١٥.

الولايات المتحدة إلى نحو ٢٠٠مليار دولار سنوياً لمجرد خدمة الدين فقط. ويتزايد العجز لأن أمريكا تدخر أقل بكثير من الدول الأخرى.

وقد كان من السهل نسبياً لمدة طويلة من الزمن الحصول على أموال أجنبية، حيث كان المستثمرون من الخارج يندفعون لشراء أسهم وسندات وعقارات وشركات أمريكية وخلال الفورة التكنولوجية في تسعينات القرن العشرين، أصبحت أمريكا المكان المفضل للمستثمرين من دول لديها احتياطي دولي كبير مثل الصين، وتايوان، واليابان، وأوربا الغربية. ودفع تدفق الأموال أسعار الدولار والأسهم إلى أعلى، مما سمح للأمريكيين أن يعيشوا بمستوى يتجاوز إمكاناتهم باستهلاك أكثر مما ينتجون.

وخلال عام ٢٠٠٢م انخفض الاستثمار الأجنبي الخاص في الولايات المتحدة انخفاضاً ملحوظاً، وقد وازن الانخفاض جزئياً شراء متزايد للسندات التي تصدرها وزارة الخزانة من قبل حكومات آسيوية. لكن في الوقت نفسه، بدأت أيضاً بعض الحكومات مثل روسيا تحول بعض احتياطاتها من العملة من الدولار لليورو. ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الدولار تجاه اليورو بنسبة ٢٥%. ويحدث ذلك النوع من الانخفاض عندما يقرر الأجانب أن يضعوا أموالهم في مكان آخر غير الولايات المتحدة. مما ولد شعوراً لدى المستثمرين الأجانب بخوف وشكوك تجاه مدخراتهم.

وأي زيادة في الدين بسبب الحرب على العراق يمكن أن تؤدى على انخفاض في سعر الدولار مما يخفض مستويات المعيشة الأمريكية كما يزيد من تكاليف إبراز القوة الأمريكية بالخارج زيادة كبيرة. والطريقة الوحيدة لتفادي هذا التطور هي زيادة الضرائب، وهو أمر سيخفض مستويات المعيشة. وخيار أخر هو أن تصبح البلاد معتمدة على الاقتراض من دول كالصين والمملكة العربية السعودية. وفي أي من الحالتين لن تبدو قوة الولايات المتحدة بتلك الضخامة التي يتصورها كثيرون الآن.[٣٦]

بعض ملامح الاقتصاد الصيني:

أخذت الصين بالنمو السريع منذ العام ١٩٧٨م، وبلغ المعدل المتوسط للنمو في الصين ٩,٣% سنوياً خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، لكنه ارتفع على ١٠,١% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م. يعتبر هذا أعلى معدل في منطقة آسيا المحيط الهادي. وصلت معدلات

[٣٦] كلايد في بريسنويتر، "الدولار المجرد من القوة"، *مجلة النيوزويك* ـ الطبعة العربية، ٢٥ مارس ٢٠٠٣م، ص.٣٢.

الادخار في الصين إلى ٣٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤م، وهذا أعلى معدل ادخار عالمي. وكانت الصين أكبر متلقي منفرد للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد التسعينات، وتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على النطاق العالمي. شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ١٩٩٥م حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي، أما أرصدة الاستثمار المباشر فبلغت ١٠% من إجمالي الناتج المحلي. وتلقت الصين ما مقداره ٤٢,٣ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٦م. إن سجل الصين في هذا الباب مثير للإعجاب، *والصين ستكون أعظم قوة اقتصادية على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٢٠*.[٣٧]

نظام الصين، نظام رأسمالية الدولة المغلق، ولا تزال الصين تفرض قيوداً واسعة على الصادرات وضوابط العملة الأجنبية، و٩٠% من رأس المال الصناعي لا يزال بيد الدولة، ولا يزال معظمه ملكية جماعية. ويأتي معظم الاستثمار الأجنبي في الصين من مستثمرين صينيين يعيشون في الخارج، مثل هونج كونج وتايوان، ويقدر أن هونج كونج وحدها مسئولة عن ٦٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين. واقتصاد الصين يتكون من قطاعات اقتصادية متقدمة أو أخرى مازالت في مراحل النمو.[٣٨]

وبالرغم من أن الانتعاش الاقتصادي ضعيف على المستوى العالمي عام ٢٠٠٢م، إلا أن الاقتصاد الصيني تمكن من تحقيق نمو ً قدره ٨%، وهو أسرع معدل نمو اقتصادي في دولة كبيرة دون منازع. كما أن أداء الصين التجاري كان مثيراً للإعجاب بدرجة أكبر، إذ حققت الواردات والصادرات على حد سواء بمعدل الخمس، وتحتل الصين خامس أكبر اقتصاد تجاري في العالم، وأصبح اقتصادها بشكل مذهل ـ مسئولاً عن نصف النمو التجاري في العالم عام ٢٠٠٢م. كما أن استثماراتها الخارجية المباشرة تخطت ٥٠مليار دولار للمرة الأولى.

إن تميز الصين كعلامة مضيئة في اقتصاد عالمي مظلم ينبغي ألا يخفي التحديات الهائلة التي تواجهها الصين، فجميع الفوارق الاقتصادية الرئيسية في الصين: سواء بين سكان

---

[٣٧] راجع في ذلك: بول هيرست، وجراهان طومبسون، *ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم*، ترجمة: د. فالح عبد الجبار (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة (٢٧٣). جمادى الآخر ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م)، ص. ٢٥٠.

[٣٨] *نفس المرجع*، ص. ٢٦.

المدن والريف أو بين المقاطعات الداخلية والسواحل، أو بين العمال المهرة وغير المهرة، ازدادت بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير.[٣٩]

العالم الإسلامي: [٤٠]

العالم الإسلامي يتكون من خمس وخمسين دولة

١- الموارد البشرية:

بلغ عدد سكان العالم الإسلامي عام ١٩٩٦م ١,٣ مليار نسمة، وكان الوزن النسبي للعالم الإسلامي ٢٢% من سكان العالم. وعدد القوى العاملة ٥١٧ مليون عامل بنسبة ١٨% من القوى العاملة العالمية. وعدد القوى العاملة الزراعية ٢٥٢ مليون عامل بنسبة ١٩,٢% من القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم. وعدد القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات ٢٦٥ مليون عامل بنسبة ١٦,٥% من عدد القوى العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات على مستوى العالم.

وتبلغ نسبة البطالة في أقطار العالم الإسلامي حوالي ١٠%،وخاصة وسط الشباب وذلك يرجع لانخفاض نسبة النمو الاقتصادي مع زيادة السكان بمعدل ٢,٥% سنوياً، هذا كما أن النظام التعليمي أدى إلى قوى عاملة غير مدربة، وزيادة البطالة تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر واستناداً لبعض البيانات المتاحة، هناك أكثر من ٦٦٠ مليون نسمة، أي ما يمثل ثلاثة من بين خمسة أشخاص، يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم الواحد، ويمثل هذا العدد نحو ربع الفقراء على مستوى العالم. ويلاحظ أن الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وتنعكس حالة الفقر بشكل عام في الخدمات الاجتماعية، مثل قلة المياه الصالحة للشرب وقلة خدمات النظافة الصحية، وهبوط معدلات تسجيل الأطفال في مراحل التعليم الأولى، وارتفاع معدلات الأمية. وتتضح آثار الفقر أيضاً في تفاوت دخل الفرد تفاوتاً كبيراً في كثير من الدول الإسلامية، إذ تعد من أعلى المستويات في العالم.

---

[٣٩] نيكولاسي لادري، "لا يمكن للنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين أن يخبئى حقيقة أن الملايين لا يزالوا معيين"، *مجلة النيوزويك*، الطبعة العربية _ ١٨مارس ٢٠٠٣م، ص. ٢٦.

[٤٠] راجع في ذلك: مصطفى دسوقي كسبه، *الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول من المشروع البحثي الأمة في قرن، في أمتي في العام: حولية قضايا العالم الإسلامي* (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية ١٤٢٢ – ١٤٢٣هـ).

٢- الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي:

الموارد الأرضية: تبلغ المساحة الكلية للعالم الإسلامي ٣٣٠٧ مليون كم^{٢} بنسبة ٢٤,٧% من مساحة العالم. كما تبلغ المساحة الأرضية ٣٠٥٥,٨ مليون كم^{٢} بنسبة ٢٣,٤٣%. والمساحة الزراعية ١٥١٠ مليون هكتار بنسبة ١٩,٩% من المساحة الزراعية على مستوى العالم. والمساحة المروية ٢٦٤كم^{٢} مليون هكتار بنسبة ١٩,٦% من المساحة المروية على مستوى العالم. ومساحة المراعي ٨٦٠ مليون هكتار بنسبة ٢٥,٦٢% من مساحة المراعي على مستوى العالم. والغابات ٤٩٧,٨ مليون هكتار بنسبة ١٣% من مساحة الغابات على مستوى العالم.

إنتاج الحبوب عام ١٩٩٦م: بلغت المساحة المزروعة حبوب عام ١٩٩٦م، ١٥٤,٥ مليون هكتار حبوب بنسبة ٢٢,٣% من المساحة المزروعة على مستوى العالم. وبلغ إنتاج الحبوب ٢٧٠ مليون طن بنسبة ١٣,١٤% من إنتاج العالم. وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار ١٧٤٧كجم بنسبة ٨٥% من الإنتاجية العالمية.

إنتاج القمح عام ١٩٩٦م : بلغت المساحة المزروعة قمح ٢٢٤,٤ مليون هكتار بنسبة ١٨,٧٣% من المساحة على مستوى العالم، وبلغ إنتاج القمح ٦٨,٧ مليون طن بنسبة ١١,٦٦%. وبلغ متوسط إنتاجية الهكتار ١٠٣٣كجم بنسبة ٣٩,٣٨%.

إنتاج اللحوم عام ١٩٩٦م: بلغ إنتاج اللحوم ٩,٢ مليون طن بنسبة ١٣,٤% من الإنتاج العالمي في الوقت الذي تمثل فيه مساحة المراعي في العالم الإسلامي ٢٥,٦%.

٤- واردات الغذاء لبعض أقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٨م:

من بين (١١) قطر إسلامياً تتوافر عنها بيانات واردات الغذاء، يلاحظ أن باكستان استوردت بما قيمته ٢ بليون دولار غذاء بنسبة ٢١% من الواردات وتركيا ٢,٣ بليون دولار بنسبة ٥% من الواردات، وتونس ٠,٨ بليون دولار بنسبة ١٠% من الواردات، والسعودية ٤,٩٥ بليون دولار بنسبة ١٨% من الواردات. والسودان ٠,٣ بليون دولار بنسبة ٢١% من الواردات، والكويت ١,٢٣ بليون دولار بنسبة ١٦% وماليزيا ٣و٣ بليون دولار بنسبة ٦%، ومصر ٣ بليون دولار بنسبة٢١%، والمغرب ١,٦ بليون دولار بنسبة ١٧%، وموزمبيق ٠,٢ بليون دولار بنسبة ٢٢%. وإجمالي واردات هذه الأقطار التي يبلغ عددها (١١) قطراً حوالي ٢٠,٣ بليون دولار؟. فماذا عن الأقطار الإسلامية في الوقت الذي تتوافر في العالم

الإسلامي كل الإمكانات الزراعية السابقة. الإشارة إليها من الأراضي الزراعية ومياه الري والقوى العاملة الزراعية. ألا يدعو ذلك للإسراع في خطوات التكامل الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، في إطار الصيغ الإسلامية كالمزارعة والمساقاة، وتشجيع أحياء الأرض الموات.

٥- الثروة البترولية في العالم الإسلامي:

إنتاج العالم الإسلامي من الزيت الخام في عام ١٩٩٨م: يبلغ إنتاج العالم الإسلامي من الزيت الخام في عام ١٩٩٨م حوالي ٢٩,٨ مليون برميل/يومياً بنسبة ٤٥% من الإنتاج العالمي، وكان نصيب منطقة الخليج بما فيها إيران حوالي ٣١% من الإنتاج العالمي. وكان نصيب الأقطار الإسلامية في إفريقيا ٩,٧% من الإنتاج العالمي، والأقطار الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ١,٦% من الإنتاج العالمي، والأقطار الإسلامية في آسيا ٣،٣% من الإنتاج العالمي.

تقديرات احتياطي الزيت الخام في عام ١٩٩٨م: تقديرات احتياطي الزيت الخام في عام ١٩٩٨م يبلغ نصيب العالم الإسلامي حوالي ٧٦٠,٢ بليون برميل بنسبة ٧٣,٧% من الاحتياطي العالمي. نصيب منطقة الخليج حوالي ٦٦٨,٤ بليون برميل بنسبة ٦٤,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في إفريقيا ٧٣,٦ بليون برميل بنسبة ٧,١% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز حوالي ٧,٩٥ بليون برميل بنسبة ٧,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا حوالي ٩,٤ بليون برميل بنسبة ٠,٩%.

تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٨م: يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في العالم الإسلامي حوالي ٢٤٣٢ وكوادرليون قدم^{3} بنسبة ٤٧,٣% من الاحتياطي العالمي. نصيب منطقة الخليج ١٧٤٠,٨ كوادرليون قدم^{3} بنسبة ٣٣,٨% من الاحتياطي العالمي، والأقطار الإسلامية في إفريقيا ٣٤٦,٩ كوادرليون بنسبة ٦,٧% من الإنتاج العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ٢٣٧ كوادرليون بنسبة ٤,٦% من الاحتياطي العالمي. ونصيب الأقطار الإسلامية في آسيا ٢٠٣,٥ كوادرليون بنسبة ٣,٩٥% من الإنتاج العالمي.

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة الخليج صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة من أجل السيطرة على بترول الخليج واستطاعت كل منهما السيطرة على إنتاج البترول، وتقسيم مناطق النفوذ.ومنعت أي محاولات من الأقطار الإسلامية للسيطرة على إنتاج حقول نفطها ومثال ذلك إسقاط حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣م التي قامت بتأميم النفط عام ١٩٥١، ومنع الملك سعود آل عبد العزيز من إنشاء شركة ناقلات عربية سعودية تحتكر نقل البترول السعودي. كما لعبت المصالح النفطية في نيجيريا دوراً بارزاً في إشاعة عدم الاستقرار في إقليم بيافرا، وساعد على ذلك اختلاف القبائل.

لقد كانت شركات النفط العالمية الكبرى بمساعدة من الحكومات الغربية ونتيجة لاحتكارها لسوق النفط العالمية وأسعاره وكمياته المنتجة تستخدم قوتها الاحتكارية من أجل الضغط على حكومات الأقطار المنتجة وتقيد حركتها.

ولكسر هذا الاحتكار أنشئت منظمة الأوبك (وكلها دول إسلامية عدا فنزويلا) في عام ١٩٦١م لرفع أسعار البترول. وسلعة البترول هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع أسعارها خلال نصف قرن أو أكثر ، بل على العكس فإن الأسعار الحقيقية كانت تتضاءل. فقد كان سعر البرميل من البترول المنتج في بلدان العالم الثالث سنة ١٩٠٠م هو ١,٢ دولار، وفي سنة ١٩٦٠م كان ١,٨ دولار، وبعد عشر سنوات من ظهور الأوبك وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية عميقة مصحوبة بالتضخم كان سعر البرميل سنة ١٩٧٠م هو أيضاً ١,٨ دولار ولما استردت الأقطار المنتجة للنفط حريتها في تحديد الأسعار تحول توزيع الريع لصالحها. وشهدت الفترة من ١٩٩١-١٩٩٨م استمرار تآكل أسعار النفط بصورتيه الاسمية والحقيقة بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ولا شك أن عام ١٩٩٨م يعد من الأعوام السيئة التي شهدتها أسواق البترول العالمية وشهدت خلاله أسعار البترول انهياراً حاداً وتاريخياً. واقتربت من مستويات الأسعار الدنيا التي تحققت في عام ١٩٨٦م

منطقة الخليج تنتج حالياً ٤٥% من الإنتاج العالمي، ويتوقع أن يزداد الطلب العالمي على البترول، ومن المتوقع أن تقوم المنطقة بإنتاج ٨٠% من الإنتاج العالمي، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن تصل إيرادات منطقة الخليج إلى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، بسعر ٢٤ دولار للبرميل (دولارات عام ١٩٩٤م).

على الرغم من أن الأقطار الإسلامية بعامة وأقطار منطقة الخليج قد نجحت إلى حد كبير في تسلم ملكية حقول النفط من الشركات الأجنبية وإدارتها، إلا أن التقنية والخبرة والمعدات الأساسية لعمليات الاستكشاف ما تزال بيد الدول الصناعية الرئيسية وشركاتها ومعاهدها العلمية الأمر الذي جعل الأقطار الإسلامية النفطية تعتمد على شراء ما تحتاجه من آلات وخبرات جاهزة بأسعار عالية التكاليف. وهذا يستلزم التغلب على صعوبات التعاون والتنسيق فيما بينها في إطار المؤسسات التي أقامتها لهذا الغرض مثل منظمتي الأوبك والأوابك وغيرها من المنظمات المشتركة. من أجل التحكم في أسعار البترول وكمياته، وكذلك السيطرة على باقي المراحل من الاستكشاف، والنقل والتكرير والتوزيع.

٦ـ ملامح الأداء والاستقرار الاقتصادي للعالم الإسلامي:

الناتج القومي الإجمالي: بلغ الناتج القومي الإجمالي لأقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٧م، ١٢٤٢ بليون دولار بنسبة ٤,١٥% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي العالمي البالغ ٢٩٩٢٥,٧ بليون دولار. أي أن ٢٢% من سكان العالم يسهمون بـ ٤,١٥% من الناتج العالمي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: تصنف الأقطار الإسلامية جميعاً دون استثناء ضمن مجموعة الدول النامية. ووفقاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المتاح عن عام ١٩٩٧م في تقارير البنك الدولي، فإنه من ضمن مجموعة مكونة من ٥٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها البيانات يلاحظ أن: ٢٤ قطراً تقع في شريحة الدخل المنخفض (أقل من ٧٨٥ دولاراً في السنة)، و ١٤ قطراً تقع قي شريحة الدخل المتوسط المنخفض (من ٧٨٥ـ٣١٢٥ دولار في السنة)، و ٨ أقطار تقع في شريحة الدخل المتوسط المرتفع (من ٣١٢٦ـ٩٦٥٥ دولاراً في السنة)، و ٤ أقطار تقع في شريحة الدخل المرتفع (٩٦٥٥ دولاراً فأكثر في السنة) وهي بروناي، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت. ويلاحظ أن ارتفاع نصيب الفرد في الدول النفطية لا يدخلها في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً لاعتبارات عديدة أخرى خاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية، ولعل أهمها أنها تعاني مثل بقية الأقطار ذات الدخل المتوسط، أو المنخفض من ظاهرة الاختلال الهيكلي. فمعظم الأقطار الإسلامية تعاني من عجز في الميزانية العامة، وعجز في رصيد الحساب الجاري باستثناء الأقطار النفطية.

الأداء التجاري والتصديري: نصيب العالم الإسلامي من الصادرات العالمية عام ١٩٩٧م كان ٧%. والصادرات البينية بين أقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٨م كانت ٣٤,٥ بليون دولار بنسبة ١٠,٤% من إجمالي صادرات العالم الإسلامي وقدرها ٣٣٠,٣ بليون دولار. الواردات البينية ٣٨,٥ بليون دولار بنسبة ١٠,٥% من إجمالي واردات الدول الإسلامية ٣٥٩ بليون دولار.

الاستثمار الأجنبي: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الإسلامي ٢٠٩ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦م. إجمالي الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي تتراوح التقديرات ما بين ٨٠٠ بليون دولار ـ كما ورد بمجلة الأيكونوميست في أغسطس عام ١٩٩٦م. وتقدرها بعض المصارف البريطانية بحوالي تريليون دولار (ألف بليون دولار). وفي تصريح للدكتور/ أحمد الجويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأن الاستثمارات خارج الوطن العربي تقدر بـ ١,٤ تريليون دولار.

الديون الخارجية لأقطار العالم الإسلامي عام ١٩٩٧م: وصل حجم الديون الخارجية لأقطار العالم الإسلامي حوالي ٦٨٩,٢ بليون دولار، أو ٥٢% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي.

رصيد الحساب الجاري في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧م: في ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات عن عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧، حققت ٥ أقطار فائضاً في رصيد الحساب الجاري، إلا أن هذا الفائض اتجه إلى الانخفاض في ٤ أقطار منها. هذا كما تحول العجز إلى فائض في ٤ أقطار. بينما ٧ أقطار أخرى ارتفع عجز رصيد الحساب الجاري في عام ١٩٩٧م عما كان عليه ١٩٨٠م. فضلاً عن ٥ أقطار أخرى انخفض العجز في رصيد الحساب الجاري عما كان عليه في عام ١٩٨٠م.

الاحتياطيات الدولية في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧م: من بين ٢٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات الاحتياطيات الدولية في ١٨ قطراً إسلامياً بنسب تتراوح ما بين ٣,٩% في باكستان، و٦٥٩% في مصر. وفي أوغندا زادت بنسبة ٢٤٠٦٦، والسنغال ١٦٤٢%، ومالي ١٤٥٠% وهذا يرجع لصغر حجم الاحتياطي في عام ١٩٨٠. وانخفضت الاحتياكات الدولية في كلٍ من الكويت بنسبة –١٣,٧%، ونيجيريا بنسبة –٥٩,٢%.

مالية الحكومة المركزية ١٩٨٠-١٩٩٧: من بين ١٣ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات استطاعت ٣ أقطار أن تحول العجز في عام ١٩٨٠م إلى فائض في عام ١٩٩٧.

وقطران كان لديهما فائض في عامي ١٩٨٠، ١٩٩٧م و٨ أقطار تتسم مالية الحكومة المركزية فيها بالعجز.

متوسط المعدل السنوي للتضخم في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦م: من بين ٣٢ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات تراوح متوسط المعدل السنوي للتضخم في ٧ أقطار ما بين ٢٠% - ٦٥,٦%، وهو أكثر من متوسط المعدل السنوي على مستوى العالم والبالغ ١٧,٨% في نفس الفترة. و ١٢ قطراً إسلامياً تراوح متوسط المعدل السنوي للتضخم ما بين ٥,٤% - ١٥,٧%. هذا بالإضافة إلى ١٣ قطراً كان أقل من ٥% سنوياً.

التغير في قيمة عملات الأقطار الإسلامية بالنسبة للدولار في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨م: من بين ٣٧ قطراً إسلامياً تتوافر عنها بيانات يلاحظ أن ٤ أقطار زادت قيمة عملتها بنسبة تتراوح بين ٠,٠٢% إلى ١١,٤%. و٢٥ قطر قد انخفضت قيمة عملتها بنسب تتراوح ما بين ١٠% - ٥٦٤٧٨% و ٧ أقطار كان الانخفاض أقل من ١٠%.

استراتيجيات وسياسات التنمية والتكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة

إن السوق الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة غير جدير بالاقتداء، وأن تاريخ البشرية ما عرف السوق الحرة بشكلها الحالي إلا نادراً، وأن الأصل هو الأسواق المنظمة من قبل الدول، أي تدخل الدول لضبط مسارها ومنعها من الانحراف الذي يؤدي إلى الحروب التجارية، وتخفيض قيمة العملات، والصراع على الموارد الطبيعية.

وأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة توضح بجلاء أنها دخلت في طور الهبوط، وفي نفس الوقت توضح المؤشرات الاقتصادية للصين أنها دخلت في طور الصعود. والعالم الإسلامي بالرغم من انخفاض المؤشرات الاقتصادية مقارنة بكل من الولايات المتحدة والصين إلا أنه يشهد حراكاً اجتماعياً واقتصادياً للأخذ بالنهوض والتقدم. ومن مظاهر هذا الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي كتحدي لحريق المسجد الأقصى، وإنشاء منظمة الأوبك كتحدي لاحتكار شركات البترول العالمية إنتاج وتسعير البترول في أقطار العالم الإسلامي وبقية الدول الأخرى المنتجة للبترول. والثورة الإيرانية كانت تعبيراً عن رفض سوء توزيع الدخول والثروات الناتج من عملية تغريب الشعب الإيراني. والمقاومة الأفغانية تعبير عن رفض النموذج الشيوعي الماركسي وتولي حزب العدالة والتنمية الذي يتبنى قيماً إسلامية في التنمية مقاليد الحكم في تركيا. بالإضافة إلى إنشاء

البنك الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى تنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي على أسس الاقتصاد الإسلامي فضلاً عن إنشاء مؤسسات للزكاة والوقف. فضلاً عن إنشاء منظمات إقليمية للتنمية والتكامل مثل: مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة الإيكو التي تضم عشر أقطار إسلامية: باكستان وإيران وأفغانستان وتركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وأوزباكستان، وطاجاكستان، وتركمنستان، وقيرغيزيا.

وإذا أضفنا إلى ذلك كسر كل من باكستان وإيران احتكار التكنولوجيا النووية وكسر ماليزيا احتكار تكنولوجيا المعلومات. إضافة إلى الصفوة العلمية في كافة مجالات العلوم: علوم الفضاء والطيران، الهندسة الوراثية، الفيزياء النووية، وغيرها من فروع العلم. وما تزخر به الجامعات ومراكز البحوث العلمية من علماء في كافة التخصصات. هذا الحراك الذي لا تخطئه العين يشير بوضوح إلى أن العالم الإسلامي يحاول النهوض والتقدم في إطار عقيدته وشريعته. لذا فإن المبحث الثالث يحاول الإجابة على السؤال التالي:

هل يمكن للمسلمين أن يحققوا التنمية والتكامل الاقتصادي في ظل عالم تسيطر عليها التكتلات الاقتصادية في ضوء ثقافتنا وتراثنا؟

الإجابة على هذا السؤال تتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم التنمية في الإسلام؟ وما هي أهداف العمل التنموي في الإسلام؟ وكيف نظم الرسول الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة؟ وهل الاقتصاد الإسلامي تتوافر فيه صفتا الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟

ما هي ركائز السياسات الاقتصادية لتنمية وتكامل العالم الإسلامي من منظور إسلامي في ظل العولمة؟

وما هو دور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية في التنمية والتكامل الاقتصادي؟

وما هو دور الأقطار الإسلامية في التنمية والتكامل الاقتصادية في ضوء الواقع المعاصر؟ وكيف يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي؟

١ ـ التنمية في المنهج الإسلامي وأهدافها:

أولاً: مفهوم التنمية في الإسلام:

مفهوم التنمية في الإسلام بدء من مسلمة أن الموارد كلها، في السماوات والأرض مسخرة لخدمة الإنسان، والتزام الإنسان في ضوء تسخير الموارد له، بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد ومجموع من ضغط الحاجة، وأن يضمن للفرد في المجتمع المسلم إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية "حد الكفاية" بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع بغض النظر عن عقيدته، وذلك من خلال عمله، أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إن لم تسعفه كافة عمله ودخله. ويمتد هذا الالتزام إلى تأمين قدرة الدولة في الوقت ذاته على توفير الاستقرار والأمن بالمفهوم الشامل لقوله تعالى: **(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم)**(الأنفال: ٦٠).

التنمية بهذا المعنى ذات مضمون ديناميكي يعني استمرارها، ليحقق الإنسان من خلالها درجات من السيطرة على الموارد المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل ومن عناصر القوة الاقتصادية، التي تحفظ للمجتمع الإسلامي مكانته داخلياً كمجتمع القدوة والنموذج لقوله تعالى: **(كنتم خير أمة أخرجت للناس)** (آل عمران: ١١٠).

والتوجه الرئيسي للمجتمع هنا لا يخرج عن إطار الهدف الديني، فالتزاوج كامل بين العائد الأخروي والعائد الدينوي ما دام يتم في إطار العمل المشروع، ومن ثم فقد استخدم الفكر الإسلامي تعبير " مجتمع المتقين" كبديل لـ "مجتمع الرفاهية". حيث يحقق الإشباع المادي المتزايد، في الوقت الذي لا يخل فيه بالمحتوى الروحي الذي يمثل سعادة الدنيا وتوازن الإنسان النفسي والروحي.[٤١]

ثانياً: أهداف العمل التنموي في الإسلام:

أ- الوصول لمجتمع "القدرة" و"القدوة" التي تملك عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية وتأمين العمل التنموي وتأمين ذلك المجتمع. مجتمع "القدوة"، هو ذلك المجتمع الذي يقوم بزيادة الإنتاج والإنتاجية أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وفي نفس الوقت تحقيق عدالة التوزيع بتوفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي.

[٤١] راجع في ذلك: د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي، "تمويل التنمية في إطار اقتصاد إسلامي"، بحث مقدم *إلى ندوة الموارد المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامي*، جامعة الأزهر - والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك فيصل الإسلامي المصري، عام ١٩٨٦م ص. ٤.

ب- الوصول لمجتمع المتقين كنتيجة منطقية للإشباع المادي والتوازن النفسي والاجتماعي، وشعور الانتماء الذي تؤكد مسئولية المجتمع تجاه الفرد، والمسئولية المجتمعية للفرد في المجتمع.

ج- توافر الحافز على التنمية واستمرارها، باعتبارها تكليفاً دينياً يلتزم به الفرد والمجتمع وتقوم الدولة على تحقيقه، وليس باعتباره رغبة اختيارية في حياة أفضل.

والحقيقة أن هناك من المؤشرات الكثيرة ما يؤكد أن العلاقة ليست طردية دائماً بين تزايد التقدم التكنولوجي والرفاهية المادية من ناحية وبين سعادة الإنسان من ناحية أخرى.[٤٢]

ولا شك أن الإنسان سيتمكن بدرجات متزايدة من تحقيق سيطرة على الموارد، وعلى المناخ، وعلى مزيد من الترف المادي المحيط به تحقيقاً لوعد الله تعالى: **(حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً)**(يونس:٢٤).

ثالثاً: تنظيم الرسول للحياة الاقتصادية في المدينة:

ترتب على المؤاخاة التي عقدها الرسول بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة مباشر، تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة وأهم ملامح هذا التنظيم:

أ - هجرة أهل مكة للمدينة كان لها أثر مباشر في النشاط الاقتصادي داخل المدينة، ولما كانت سيطرة اليهود على أسواق المدينة محكمة قبل هذه الهجرة، لم يكن هناك من سبيل للقضاء على هذه السيطرة وما صاحبها من احتكار، سوى إنشاء للمسلمين، ووضع النبي شروط إنشاء السوق، وكيف كان سوقاً تنافسياً خالصاً بسبب هذه الشروط، وبسبب سلوكيات التجار، وأن النبي رفض التسعير في هذا الإطار، وبهذا نظم الرسول السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة.[٤٣]

ب- كما تدرج التشريع في تحريم الربا في مناخ سادت فيه المعاملات الربوية، واعتبرت أمراً عادياً كمعاملات البيع والشراء، وكيف أقر الرسول نظام المضاربة، وقد عمل قبل الرسالة، أي إقرار الرسول لنظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي.[٤٤]

---

[٤٢] *مرجع سابق*، ص٥-٦.

[٤٣] د. عبد الحمن يسري، "التنظيم الاقتصادي للمدينة المنورة في عصر الرسالة"، *مؤتمر التاريخ الاقتصادي للمسلمين*، جامعة الأزهر - ٢٨-٣٠ ذي الحجة عام ١٤١٨هـ/٢٥- ٢٧ أبريل عام ١٩٩٨م، ص.٩٤-٩٩.

[٤٤] *نفس المرجع*، ص.١٠٠-١٠٦.

ج- فضلاً عن أن القرآن الكريم بين الأسس العقدية، وكذلك السنة النبوية لحرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية.[٤٥] هذا، بالإضافة إلى وضع الرسول عدة قواعد حاكمة للملكية العامة أو المشتركة وتحديد إطاراً لها، والمضي في تطبيقها، وعلى رأس هذه القواعد الناس شركاء في ثلاث "الماء والكلاء والنار"، ثم يأتي بعد ذلك تنظيمه للمنفعة العامة للأرض التي تدخل في إطار الملكية المشتركة، من خلال حريم المدينة وما حولها، ونظام الحمى، ونظام الإقطاع، وإحياء الموات.[٤٦]

د- قيام الرسول بحض المسلمين على العمل وعمارة الأرض وإفهامهم أن هذا يدخل في صميم العقيدة مثل العمل التعبدي، فضلاً عن تشجيعهم على العمل في أنشطة غير تقليدية لم يعتادوها، وكانوا ينظرون إليها على أنها غريبة عنهم، ترتب عليه أن تطور النشاط الاقتصادي في المدينة.[٤٧]

هـ- وأدت الرقابة على أسواق المدينة إلى منع الغش بجميع أنواعه، وبيان أشكال الاحتكار، وكذلك الرشوة والربا ومحاربة كل هذا، ومراقبة الولاة أو العمال لمعرفة أسباب زيادة ثروتهم هل من حلال أم حرام؟ هذا، بالإضافة إلى تنفيذ قاعدة الكسب الحلال، سواء من إنتاج أو محاربة أو سلوكيات. ولقد كان تنفيذ قاعدة الكسب الحلال وراء إنشاء وظيفة المحتسب فيما بعد، ووراء مهمة الدولة الإسلامية في الرقابة على السلوكيات في مجال المعاملات الاقتصادية، للتأكيد على خلوها مما يتنافى مع الشريعة الإسلامية.[٤٨]

و- وقام دور الدولة في عصر الرسالة على مبدأ الرعاية وليس الوصايا، وعلى مبدأ التوجيه والإرشاد، وليس التحكم والإجبار من قبل السلطة، مما أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في المدينة.[٤٩]

أي أن التنظيم الاقتصادي للمدينة المنورة في عصر الرسالة اتسم بما يلي: التوزيع العدل للدخل والثروة، تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي، حرمة رأس المال الخاص ووظيفته

---

[٤٥] *نفس المرجع*، ص. ١٠٧-١٠٨.

[٤٦] *نفس المرجع*، ص. ١٠٩-١١٣.

[٤٧] *نفس المرجع*، ص. ١١٤-١١٧.

[٤٨] *نفس المرجع*، ص. ١١٨-١١٩.

[٤٩] *نفس المرجع*، ص.١٢٠-١٢١.

الاجتماعية، وضع أسس للملكية العامة وتحديد إطار لها، فرص العمل وعمارة الأرض، قاعدة الكسب الحلال، ودور الدولة الراعية.

رابعاً: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد فطري فعال من حيث كفاءته وعدالته:

أولاً: الكفاءة:

يتسم الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد فطري فعال من حيث كفاءته وعدالته فمن حيث الكفاءة نجد أنه يراعى الفطرة والحافز، إذ يقر الملكية الخاصة، والميراث، والمنافسة، والحرية، والشورى، ويمنع الاحتكار والاستبداد، ويحرم الإسراف والتبذير، ويدفع الناس إلى استغلال الموارد، والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة، ويجعل التعاقد الرضائي ضمن حدود الشريعة الإسلامية، والعدالة هي الأساس الأول في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

ثانياً: العدالة:

ومن حيث العدالة نجد أن الإسلام قد أعطى العدالة بأبعادها المختلفة مكان الصدارة بين مقاصدها، وعززها بأحكام التكافل المعيشي، وتخفيف التفاوت بين الناس في الدخل والثروة. ففي مجال التكافل المعيشي، عد الإسلام من أول واجبات الجماعة. كفالتها لحد مناسب من مقومات المعيشة لكل فرد، يعجز بإمكاناته الذاتية عن الوصول إلى ذلك الحد، ووضع الإسلام لضمان تحقيق هذا الواجب مجموعة من التنظيمات والأحكام الإلزامية:

كنظام الزكاة، وأحكام النفقات الواجبة بين الأقارب، فإن لم يكف ذلك صار بيت المال مسئولاً. وغلى جانب تلك التدابير الإلزامية حث الإسلام على كثير من التدابير التطوعية لسد حاجات المحتاجين، ووعد عليها بجزيل الثواب في الآخرة كالترغيب في الأوقاف، وكفالة الأيتام، والصدقات المطلقة.[٥٠]

ويتسع مفهوم العدالة الإسلامي ليشمل التفاوت في الدخول والثروات بين الناس ومن مقاصد الشريعة ألا يصبح المال بين الأغنياء فقط. وشملت الشريعة الإسلامية عدداً من الأحكام

---

[٥٠] د. غازي عبيد مدني، "تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية رقم (٥) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية بجدة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص. ١٢-١٣.

هذا المقصد، منها اشتراك الناس في الانتفاع بأنواع من الثروات الطبيعية، والإنفاق من بيت المال بهدف تخفيض التفاوت، وأحكام الميراث التي توزع ثروة المتوفى بين عدد من أفراد أسرته وأقاربه.

٢ـ ركائز السياسات الاقتصادية لتنمية العالم الإسلامي من منظور إسلامي.[٥١]

الدول الإسلامية دول نامية، ولو بدرجات متفاوتة. لذلك من أهدافها الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية في إطار إسلامي صحيح. وللوصول للهدف المنشود لابد أن تركز السياسات الاقتصادية لتنمية أقطار العالم الإسلامي من منظور إسلامي على الركائز التالية:

الأولى: الإصرار على إعادة الهيكلة مع تخفيض تكاليفها: أي إعادة هيكلة الإصلاح والتصحيح الاقتصادي، الذي يؤهل الدول الإسلامية إلى إعداد نفسها لانطلاقة اقتصادية، ويمدها بما تحتاجه من عتاد لدخول معمعة العولمة، وتوجد عدة دول إسلامية حققت الكثير في هذا المجال منها ماليزيا ومصر وتونس والمغرب والسنغال والتجربة المصرية غنية بالدروس المستفادة خاصة القدرة على جعل الإصلاح شاملاً ومستمراً وبسرعة معقولة.

الثانية: الاهتمام بحسن توزيع الدخول والثروات وحماية الطبقات الفقيرة: يلاحظ الاقتصاديون أن الدول التي عانت من درجات عالية من تفاوت الثروات كانت أقل حظاً في مجال النمو الاقتصادي، كما أن عملية التنمية، إذا تركت دون تدخل، لابد أن تصاحبها زيادة في التفاوت بين الثروات، فالتنمية تحتاج إلى تراكم رأسمالي ضخم، لا يستطيع الفقراء ادخار ما يكفي لتحقيقه، هذا بينما يستطيع الأغنياء توفير رؤوس الأموال اللازمة، ويضاف إلى ذلك، أن النمو الاقتصادي يتبعه رابحون وخاسرون. فالرابحون هم ملاك المنشآت الاقتصادية الناجحة التي تحقق أرباحاً، وبالتالي تزيد ثرواتهم، أما ملاك المنشآت الاقتصادية التي تعاني من الخسائر فتنخفض ثرواتهم. وقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تحقيق نمو اقتصادي سريع دون زيادة في التفاوت بين الثروات، والفضل في ذلك يعود إلى السياسات التي اتبعتها لتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء، والتي ساعدت أيضاً على تحسين النمو. وتعتبر الزكاة أفضل وسيلة للتصحيح المستمر والفعال لتوزيع الدخول والثروات، إذ أنها تستهدف إغناء الفقير، ويعتمد تطبيقها على التمييز بين كفالة الثروة وكفالة الدخل، وتدور فكرة كفالة الدخل،

[٥١] د. معبد علي الجارحي، *مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة*، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة، من ٣-٥ مايو، ١٩٩٩.

كمصطلح اقتصادي، حول توفير كفاية سنة للفقير. وأصلها ما قال به المالكية وجمهور الحنابلة وفقهاء آخرون أن يعطي الفقير كفاية سنة كاملة، وتتحقق كفالة الثروة بتوفير مستوى من الثروة المنتجة لدخل لا يقل عن حد الكفاية لأكبر عدد ممكن من الفقراء. ويصطلح على ذلك اقتصادياً بكفالة الثروة.

ولا يتوقع في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة أن يكون من الممكن حشد موارد كافية لإغناء الفقراء دفعة واحدة، خاصة في اقتصاد نام ذي موارد محدودة، وحتى يتم تحقيق ذلك، لابد من إعالة الفقراء. أي أن هدف الزكاة إغناء الفقراء في الأجل الطويل، وإعالته حتى يتحقق ذلك. ومن مزايا الزكاة أنها عبادة لا يجوز التهرب منها، كما أنه يمكن تطبيقها بطريقة تحقق المشاركة الشعبية، وتنشيط المؤسسات التطوعية غير الحكومية، وبصورة تساعد على تمويل المشروعات الصغيرة والتوظيف الذاتي.

الثالثة: بناء وتحسين وصيانة البنية الأساسية، وإعطاء أولوية قصوى للتنمية البشرية: ففي مجال البنية الأساسية، لابد من بناء الهياكل القادرة على تقديم احتياجات التنمية من المواصلات والاتصال والطاقة والمياه، وضمان استمرارها في العمل دون توقف. وفي جانب تنمية الموارد البشرية، لابد من الاهتمام بالحياة الأسرية، والاستقرار العائلي وإصلاح نظام التعليم والتدريب.

الرابعة: الإصلاح المصرفي: يكون التوجه الغالب للمصارف في الدول النامية عامة مشابه لما هو متبع عادة في ظل الصيرفة التجارية، المستقى من الدول الأنجلوسكسونية، والذي يركز على التمويل التجاري والشخصي،ويعطي التمويل الاستثماري الحيز الأقل. وتتميز الدول الإسلامية دون غيرها، بإمكان التحول إلىالصيرفة الإسلامية، التي هي مزيج من الصيرفة الشاملة والتمويل الحالي من الفوائد المصرفية، ومن الممكن إثبات أن مثل هذا النظام له وقع تنموي أكبر بجانب أنه أكثر استقرار من الصيرفة التجارية المحضة. وبالإضافة إلى التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، فإنه من الواجب أن تعمل المصارف في إطار يجمع بين الملكية الخاصة والمنافسة.

الخامسة: حماية المجتمع من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص: ويمكن حماية النشاط الاقتصادي من ذلك التواطؤ، بمنع الاحتكار، ودعم المنافسة وتخصيص الإنتاج، أي تحويله إلى الملكية الخاصة.

السادسة: الاهتمام بإصلاح الإدارة الحكومية: حيث يعتبر تعقيد الإجراءات الحكومية، واختلاطها بالرشوة والمحسوبية من أكبر معوقات الاستثمار ومسببات الهدر في الموارد، ومن أقوى عوامل الطرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

السابعة: ضبط أسواق المال والنقد: إذا نظرنا إلى الأزمات التي واجهتها الأسواق المالية المعاصرة، نجد أنها تأتي من مصدرين: التعامل في أدوات الدين والبيع والشراء بناء على توقعات تتصل بالاتجاهات الخاصة بالتعامل، وليس بالأساسيات الاقتصادية المتصلة بأسعار الأدوات المالية، الأمر الذي حول السوق المالية إلى ما يقرب من ناد للقمار بدلاً من كونه سوقاً للتعامل. ولذلك فلابد وأن تعيد الدول الإسلامية النظر في قواعد التعامل في أسواقها المالية لحمايتها من التعامل القلق في الديون، ومن الابتعاد عن السياسات والإغراق في المقامرة. ومن الجدير بالذكر أن النظام المصرفي والمالي الإسلامي لا يسمح بالتعامل في الديون بتاتاً ولا بالاقتراض لتمويل شراء الأوراق المالية، ولا بالمعاملات والعقود القمارية.

الثامنة: الانفتاح البيني قبل الانفتاح العالمي: الدول الإسلامية لديها خمس سكان العالم، يزيد مجموع نواتجها الإجمالية الوطنية قليلاً عن الناتج الوطني الإجمالي للمملكة المتحدة، ويقل قليلاً عن ناتج فرنسا، وأن نصيبها من مجموع نواتج العالم لا يتجاوز ٤,١٥ في المائة، وهذا يصور إلى أي حد يصل الحجم الاقتصادي للدول الإسلامية مجتمعة، فإذا كان تعاملها مع ظاهرة العولمة ككتلة اقتصادية واحدة يمكن أن يواجه صعوبات. فما بالك لو تعاملت معها منفردة؟ الدرس الذي تقدمه تلك الحقائق أن زوال الحدود الاقتصادية يجعل العالم تحت قيادة الكبار وأن قدرتنا على تبوء مكان مرموق يتوقف على حجمنا منذ البداية، فلابد وأن ندخل المعمة كوحدة كبيرة وليس كأفراد صغار.

التاسعة: الحفاظ على الوئام الاجتماعي والاستقرار السياسي: يمثل الصراع الاجتماعي والسياسي من وجهة النظر الاقتصادية هدراً للموارد، وضياعاً للفرص، وتثبيطاً للنشاط الاقتصادي، وتنفيذا لرؤوس الأموال، ولذلك، فلابد من الحرص على بناء آليات الحوار الاجتماعي والسياسي، التي تكفل الوقاية من النزاع وحله سلمياً وبأقل التكاليف إن حصل، وهذه مسؤولية المتخصصين في علوم الاجتماع والسياسة، ليضعوا السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

العاشرة: الحرص على القيم ومكارم الأخلاق: قد يتصور البعض أن العالم المعاصر يمر بأزمة أخلاقية، وأن الإنسان الحالي لا يعير الالتفات الواجب لحسن الخلق، وما يتبعه من قيم تتصل بحسن الجوار والمواطنة والمعاملة. وقد يتصور البعض أن بلده أكثر تعرضاً لتدهور

القيم من غيرها. وعلى كل حال، لا يمكن فصل التقدم الاقتصادي عن القيم الأخلاقية، إذ إن البعد عنها يرفع تفعيل القوانين، ويقلل من فاعلية العقود، ولا يحقق المقصود منها. فالتدهور الخلقي له تكاليف تعطل التنمية، وتؤصل التخلف، بالإضافة إلى أنه يشوه صورة الإنسان الذي أعطاه الخالق القدرة على الوصول إلى درجة من الجمال تعلو ما عليه الملائكة، لذلك فلابد من أن نحرص على نظامنا الأخلاقي وما فيه من معنويات، حرصنا على ما لدينا من ماديات.

٢- تطوير المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والإسلامية:

إن العديد من المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية قد تم صياغة مبادئها ونظمها على غرار المنظمات الدولية:

أ – فالبنك الإسلامي للتنمية قد أخذ من تجربة البنك الدولي على مستوى تكامل جزئي في نطاق العالم الإسلامي.

ب- كما أن صندوق النقد العربي قد أخذ الكثير من صندوق النقد الدولي.

ج- واتفاقية التجارة بين الدول الإسلامية قد أخذت من تجربة اتفاقية الجات.

وفي الوقت الراهن، تغير كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما اتفاقية الجات تحولت إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت تملك آلية التنفيذ والمحاكمة وفرض العقوبات. إذن لابد من أن يتطور الإطار المؤسسي للمؤسسات الاقتصادية التي أفرزتها منظمة المؤتمر الإسلامي. والاتفاقيات المختلفة، لأن التغيرات الاقتصادية قد تجاوزتها.

٣- تفعيل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية:

هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية تتطلب تفعيل دورها من خلال:

١- التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الإسلامية.

٢- تطوير المؤسسات والمنظمات الاقتصادية.

٣- التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية.

العمل على تقوية ودعم والتنسيق بين جميع المنظمات الإسلامية التي تؤدي نشاطها إلى التكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية. ويأتي على رأس هذه المؤسسات البنك الإسلامي

للتنمية بجدة، وزيادة رأس المال المصرح به للبنك إلى ٢٠ مليار دينار إسلامي بدلاً من عشرة مليارات دولار حالياً. وأن يجري تطوير نشاط البنك بحيث تكون له استثمارات مباشرة في مشروعات إنتاجية تكاملية ترفع درجة الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ويتم تمويل هذه الاستثمارات جزئياً بأرصدة من البنك والباقي بصكوك مشاركة تطرح في أسواق رؤوس الأموال للبلدان الأعضاء.[٥٢]

كما يجب العمل على دعم وتنمية والتنسيق بين ثلاث مؤسسات أخرى قائمة من منظمة المؤتمر الإسلامي وهي:

أولهما: مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقرة ـ تركيا).

ثانيهما: الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشي ـ باكستان).

ثالثها : المركز الإسلامي لتنمية التجارة (بالدار البيضاء ـ المغرب).

هذا فضلاً عن إضافة مركزين:

أولهما: مركز للأبحاث العلمية وتنمية الثروة التقنية.

ثانيهما: مركز لتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية.

وأن تعمل هذه المراكز الخمسة تحت إدارة واحدة ينتخب أعضاءها رسمياً من الدول الأعضاء، وتفويض من قبل الحكومات لاتخاذ قرارات نهائية، ويكون هدفها الأساسي وضع برنامج زمني يستهدف:

أولاً: تنمية التكاملات الإنتاجية الرأسية والأفقية والتبادل التجاري.

ثانياً: توثيق التعاون عن طريق المشروعات المشتركة.

ثالثاً: تبادل الخبرات الفنية وتوثيق التعاون في مجالات تنمية الثورة التقنية.

رابعاً: إقامة شبكة معلومات دولية إسلامية.[٥٣]

ولا يحتاج الأمر هنا إلى مزيد من الاتفاقيات بل يكفي تطوير اتفاقيات التعاون الاقتصادي، الفني والتجاري وتشجيع انتقال رؤوس الأموال.

---

[٥٢] راجع في ذلك: د. عبد الرحمن يسري، "نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مؤتمر "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" (القاهرة: البنك الإسلامي للتنمية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مايو ١٩٩٩م)، ص. ٢١-٢٢.

[٥٣] *نفس المرجع*، ص. ٢٣.

٤ـ التنسيق والتعاون على مستوى أقطار العالم الإسلامي:

يرى الدكتور/ جمال حمدان ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ أن لكل ظاهرة حضارية، مهما عظمت، قدرة معينة على "الانتشار المكاني"، وهذه القدرة هي محصلة قواها الدافعة ومقاومة القوى المغايرة أو المضادة، وتتجسد مكانياً في شكل دوائر من نقطة مركزية متلاشية في اتجاه الهوامش وتتبدى تاريخياً كمنحى صاعد بحكم القوى المواتية، التي تصل بها إلى نقطة الأوج، وهي في حالة الإسلام مرحلة الفتوة، وما أعقبها من رسوخ للدولة. ويتحدد بُعدها بحكم ما يبطئه أو يعيقه من الثقافات المحلية والقوى المناوئة، فضلاً عن القصور الذاتي الناتج عن تنامي المسافات من القلب وتخلخل الرصيد السكاني، عدا عوامل الوهن التاريخي، وليست الصورة التوزيعية الراهنة للعالم الإسلامي سوى المحصلة الأخيرة لهذه العملية بشقيها الزماني والمكاني.[٥٤]

خاتمة البحث

العولمة حالة وليست مفهوماً، وحالة العولمة ناتجة من تطورات المواصلات والاتصالات "وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات". وأدى تحويل العولمة من حالة إلى مفهوم إلى انتشار مدارس فكرية تدعو في صورتها المتطرفة إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافات واللغة.

العولمة ليست بالظاهرة الجديدة بل هي ظاهرة قديمة، تشير إلى الترابط المتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية في أجزاء متباعدة من العالم والمحرك الرئيسي لهذه العملية اليوم هو الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تلغي المسافات.

وما يروج له منظرو العولمة هو مشروع سياسي يرمي إلى إقامة سوق حرة على النطاق العالمي ونشر القيم الغربية وخاصة الأمريكية، على نطاق العالم. ولكن انتشار التكنولوجيات الجديدة في كل أنحاء العالم يعمل على تآكل القوة الغربية والقيم الغربية. وما تدعيه الولايات المتحدة من أنها نموذج للعالم بأسره ليس مقبولاً لدى أي بلد آخر فتكاليف النجاح الأمريكي الاجتماعية لن تتحملها أي ثقافة أوروبية أو آسيوية أو إسلامية.

---

[٥٤] راجع في ذلك، د. عمر الفاروق، *دراسة تحليلية لكتاب العالم الإسلامي المعاصر لجمال حمدان* (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ودار الهلال، عام ١٩٩٩م)، ص. ٢٢٢.

السوق الحرة العالمية هي الهدف المعلن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية. والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧م، والانكماش الاقتصادي في اليابان وأوروبا، والأزمات المالية التي شهدتها كثير من دول العالم المكسيك والأرجنتين، تثبت أن السوق الحرة العالمية أصبحت خارج السيطرة. وما لم تتم إعادة إصلاح جذري للاقتصاد العالمي، فإنه سيكون مهدداً بالتمزق عندها تتكرر بصورة مأساوية الحروب التجارية، والتخفيضات التنافسية للعملات، والانهيارات الاقتصادية، والمعروفة بالكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين فضلاً عن الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن السوق الرأسمالية العالمية "العولمة الاقتصادية" ليست قدراً حتمياً وإنما هي مشروع سياسي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية ومصيره مثل مصير المشروع السوفيتي الفشل لأنه يصطدم بحاجات الناس في الأمن والاستقرار والاجتماعي والتمسك بالهوية في عالم متعدد الأعراق والثقافات تختلف فيه مصادر الثروة والتراكيب الاجتماعية والاقتصادية. هذا، كما أن الرأسمالية ليست شكلاً واحداً بل هي متعددة بتعدد الثقافات[٥٥] وكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤسسات الدولية تؤكد على الآثار السيئة والكارثية للسوق الرأسمالية العالمية المنفلتة على غالبية سكان العالم.[٥٦]

العالم الإسلامي كيان جغرافي ـ سياسي ـ حضاري، هو الوحيد من بين العوالم الحضارية الأخرى الذي يمتلك مزية أن يكون قوة استراتيجية مستقبلية تقف في المستوى الفاعل سياسياً وعسكرياً واقتصاديا مع القوى العالمية المعاصر، إلا أن هذه الطاقة لم تستغل بعد.

وعلى الصعيد الاقتصادي: يمتلك العالم الإسلامي أضخم ثروة بترولية وزراعية مقارنة بالكيانات الدولية الأخرى، حيث بلغ إنتاج العالم الإسلامي من البترول "الزيت الخام" حوالي ٢٩,٨ مليون برميل يومياً بنسبة ٤٥% من الإنتاج العالمي، نصيب منطقة الخليج العربي وإيران حوالي ٣١% من الإنتاج العالمي، وذلك في عام١٩٩٨. ويبلغ نصيب العالم الإسلامي من احتياطيات الزيت الخام حوالي ٧٦٠,٢ بليون برميل بنسبة ٧٣,٧% من

---

[٥٥] جون جراي، *الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية*، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: مكتبة الشروق، المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة (١٢٤)، عام ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

[٥٦] *تقرير التنمية البشرية*، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م، وتقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي منذ عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٢م.

احتياطي العالم المؤكد، وذلك في ١٩٩٩/١/١. هذا بخلاف الاحتياطيات المحتملة التي لم يتم اكتشافها بعد. ويبلغ نصيب منطقة الخليج العربي وإيران حوالي ٦٦٨,٣ بليون برميل من الاحتياطي العالمي المؤكد وعمر هذه الاحتياطيات طبقاً لمعدلات الإنتاج / الاحتياطي، يكفي لمدة ٩٠ عاماً.

العالم الإسلامي يستطيع التحكم سياسياً في العالم عبر قوته الاقتصادية فقط من البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تصدير الغذاء والمنتجات الزراعية، مع تحقيق فائض ذاتي داخله على مستوى الشعوب التي تتوزع على كيانه القاري.

هذا، إضافة إلى امتلاكه لعدة أعراق: العرب، الأتراك، الإيرانيين، الأكراد وغيرهم. بعضها امتلك حضارات قديمة، وتاريخ عظيم يحدد خصوصية متميزة لها داخل اللحظة التاريخية الراهنة من التاريخ المعاصر.

وهذه الخيرات التي يمكن دوماً أن تخلق منها قوى عظمى وسائدة وذات تفوق لم يتم حتى الآن تفعيلها ورفعها من كيان جغرافي سياسي إلى كيان جغرافي سياسي دولي ثم إلى كيان استراتيجي عالمي عبر بروزه كقوى عظمى جديدة.

وبالرغم من هذه الإمكانات البشرية والزراعية والبترولية والمالية والموقع الجغرافي، نجد أن الناتج القومي لأقطار العالم الإسلامي في عام ١٩٩٧، قد بلغ ١٢٤٢ بليون دولار بنسبة ٤,١٦% من إجمالي الناتج العالمي البالغ ٢٩٩٢٥,٧ مليار دولار. أي أن ٢٢% من سكان العالم يسهمون بـ ٤,١٥% من الناتج العالمي.

وبلغ حجم الديون الخارجية لأقطار العالم الإسلامي ٦٨٩,٢ مليون دولار تمثل ٥٢% من إجمالي الناتج القومي لأقطار العالم مجتمعة. وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي في أقطار العالم الإسلامي حوالي ٢٠٩ مليار دولار، في الوقت الذي قدرت فيه استثمارات دول الخليج في خارج العالم الإسلامي حوالي ١٤٠٠ مليار دولار وبلغ نصيب العالم الإسلامي من الصادرات العالمية ٧%، بينما بلغ نصيب التجارة بين أقطار العالم الإسلامي حوالي ١٠,٥% فقط. وبلغت نسبة البطالة حوالي ١٠% من القوة العاملة. كما بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم حوالي ٦٦٠ مليون مسلم يمثلون ربع فقراء العالم. وذلك في عام ١٩٩٧. ومعظم أقطار العالم الإسلامي انخفضت قيمة عملاتها في الفترة من عام ١٩٨٥-١٩٩٨ بنسبة تتراوح ما بين ١٠% - ١٠٠٠%. بماذا نفسر هذا التناقض بين إمكانات وثروات العالم الإسلامي، وما تشير إليه مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي.

ولكني أرى المستقبل قاب قوسين أو أدنى، ولكنه يحتاج إلى عودة الروح في الأمة الإسلامية، مع إرادة قوية للنهوض والتقدم، وهذا يحتاج أولاً إلى مشروع ثقافي إسلامي متفق عليه من أهل السنة، مع التقريب بين السنة والشيعة، وبمشاركة من أهل الأديان الأخرى في عالمنا الإسلامي والتي تقترب ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم من الإسلام من خلال المعايشة التاريخية والجوار المشترك. وأن الطريق للتنمية والتكامل بين العالم الإسلامي يبتدئ من إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي أولاً ثم تكامله مع بقية الدوائر الإسلامية.

إن أية استراتيجية تنموية حضارية في سياق النموذج الإسلامي يجب أن تكسر هيكل السيطرة العالمي، وتضع حلولاً للمشكلات التي تعاني منها دول العالم الإسلامي وبقية الأقطار السائرة في طريق النمو. فتلك الدول لا يمكن أن تكتسب مكانة مستقلة في النظام الدولي، طالما أن هيكل القوة الدولية القائم على تبني نظريات تنموية لا تنبع ولا تتفق مع الهيكل الثقافي والاجتماعي السائد في عالم الجنوب.

وعلى المستوى الواقعي يعمل النظام العالمي الجديد من خلال إطار تحكمه خمسة من الاحتكارات تعتبر قانون القيم العالمية المعاصرة وهي:

الاحتكار التكنولوجي، احتكار التحكم في أسواق التمويل العالمي.، احتكار الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.، احتكار وسائل الإعلام والاتصال، احتكار أسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء هذه الاحتكارات لا يمكن لأي قطر إسلامي أن يكون له مكانة في اقتصاد العالم. لذا فإنه لا مفر أمام الأمة الإسلامية من التكتل الاقتصادي وأن تهدف المنظمات الإسلامية لزيادة درجة التضامن من خلال" زيادة الوعي بالانتماء للأمة كإطار أشمل يعلو الولاءات الجزئية، وتحقيق درجة من الالتزام بقيم الإسلام الحضارية على المستوى الجماعي، وتقليل تغلغل الثقافات الأجنبية في الثقافة الإسلامية، وربط المؤسسات الإسلامية الدولية بحاجات ومصالح الأمة ككل. والله ولي التوفيق

المصادر

أحمد بن ابي الضياف، *انماف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، تحقيق: أحمد عبد السلام تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٦٩م، الجزء الأول.

أدوارد سعيد، "أمريكا الأخرى"، القاهرة: *مجلة وجهات نظر*، العدد (٥١)، أبريل عام ٢٠٠٣م.

أندريه حوندر فرانك، *الشرق يصعد ثانية: الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي*، ترجمة: شوق جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة.

أنور عبد الملك، "الحرب ضد المستقبل" الأهرام ٢٠٠٣/٢/١٨م، ص ١٠، وجور فيدال، "مسئولية الإدارة الأمريكية عن ٢٠٠١/٩/١١م، .. والعدو من الداخل"، القاهرة: *مجلة وجهات نظر* ـ العدد (٤٧) ـ ديسمبر ٢٠٠٢م،

بول بيروخ، "المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي"، ترجمة: حسن بيومي، الكويت: *مجلة الثقافة العالمية* ـ العدد (١٠٤) يناير ـ فبراير ٢٠٠١م.

بول هيرست وجرهام طومبسون، *فالعولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم*، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٢٧٣) ـ سبتمبر ٢٠٠١م.

بيتر تيلور، كولن فلنت، *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات*، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، الكويت: السلسلة عالم المعرفة (٢٨٢)، يونيو ٢٠٠٢م

جميس كورت، "تصادم المجتمعات الغربية"، الكويت: *مجلة الثقافة العالمية* ـ العدد (٧٧) ـ يوليو ١٩٩٦م

جوزيف. ج. روم، تشارلس كيرتس، *هل يعمر نفط الشرق الأوسط إلى الأبد*، ترجمة: أحمد فؤاد بلبغ، الكويت: مجلة الثقافة العالمية ـ العدد (٨٤) ـ سبتمبر عام ١٩٩٧م.

جون جراي، *الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية*، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة، ومكتبة الشروق، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

جيمس كورت: "تصادم المجتمعات الغربية"، الكويت: *مجلة الثقافة العالمية* ـ العدد (٧٧) ـ يوليو ١٩٩٦م.

حاتم عبد الجليل القرنشاوي، "تمويل التنمية في إطار اقتصاد إسلامي"، *بحث مقدم إلى ندوة الموارد المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامي*، جامعة الأزهر ـ والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك فيصل الإسلامي المصري، عام ١٩٨٦م.

حسين عبد الله، حرب *النفط: أمريكا وأوبك والأيام القادمة*، القاهرة: مجلة وجهات نظر. العدد السابع والأربعون ـ السنة الرابعة ـ ديسمبر ٢٠٠٢م.

دافني إفياتار، "ما تريده شركات النفط الكبرى في العراق تأمل امتلاك الذهب الأسود وإملاء قواعد اللعبة أيضاً"، *مجلة النيوزويك ـ الطبعة العربية* ـ ٢٥ مارس ٢٠٠٣.

دانييل دريزنر، "يا عولمي العالم اتحدوا!"، الكويت: *مجلة الثقافة العالمية* ـ العدد (٨٥) ـ نوفمبر ١٩٩٧م

روبرت جيه صامويلسون، "لماذا قد لا تنهي الحرب (على العراق) مخاوفنا؟، *مجلة النيوزويك* ـ الطبعة العربية، ١١فبراير ٢٠٠٣م.

روبرت جيه صاميولسون، "الانتصار ليس دواء شاملاً"، *مجلة النيوزويك*، الطبعة العربية، ١٢٢ أبريل ٢٠٠٣م.

روبرت كابلان، "هل كانت الديمقراطية مجرد لحظة؟" ترجمة: أحمد خضر، الكويت: *مجلة الثقافة العالية* ـ العدد (٩٣) ـ مارس ١٩٩٩م.

طارق علي، "عرض واضح للقوة"، *نيوزويك*، ١١ مارس ٢٠٠٣م.

عبد الحمن يسري، "التنظيم الاقتصادي للمدينة المنورة في عصر الرسالة"، *مؤتمر التاريخ الاقتصادي للمسلمين*، جامعة الأزهر ـ ٢٨-٣٠ ذي الحجة عام ١٤١٨هـ/٢٥- ٢٧ أبريل عام ١٩٩٨م.

عبد الرحمن بن خلدون، *المقدمة*، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٨١م

عبد الرحمن يسري، "نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مؤتمر *اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة*، القاهرة: البنك الإسلامي للتنمية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مايو ١٩٩٩م.

علي جمعة محمد، "العولمة وقضايا الفكر الإسلامي"، *الإسلام والعولمة*، تحرير: محمد إبراهيم مبروك، القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٩م

عمر الفاروق، *دراسة تحليلية لكتاب العالم الإسلامي المعاصر لجمال حمدان*، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ودار الهلال، عام ١٩٩٩م.

غازي عبيد مدني، "تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية*، رقم (٥) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

فريد زكريا: "النظر إلى الجانب المشرق"، *نيوزويك* ـ ٤ فبراير عام ٢٠٠٣م.

كلايد في بريسنويتر، "رئيس معهد الاستراتيجية الاقتصادية بأمريكا"، "الدولار المجرد من القوة"، *مجلة النيوزويك* ـ الطبعة العربية، ٢٥ مارس ٢٠٠٣م،.

مارتن نيل بايلي، وجاري بيرتلس، وروبروت ليتان، *النمو مع المساواة: هدف السياسية الاقتصادية للقرن القادم*، ترجمة د. محمد فتحي صقر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠١م

مالك بني يني، *ميلاد مجتمع*، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩م.

محمد السعيد أدريس، *تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١م.

محمد حسنين هيكل، "هذا الإعصار الأمريكي" القاهرة: *مجلة وجهات نظر*، العدد (٥١)، أبريل ٢٠٠٣م.

مصطفى دسوقي كسبه، "الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي"، الكتاب الأول من المشروع البحثي *الأمة في قرن، في أمتي في العام: حولية قضايا العالم الإسلامي*، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية ١٤٢٢ – ١٤٢٣هـ.

مصطفى صادق الرافعي، *الإسلام انطلاق لا جمود*، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الكتاب الثلاثون، ١٩٦٦م

معبد علي الجارحي، *مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة*، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، القاهرة، من ٣-٥ مايو، ١٩٩٩.

نصر محمد عارف، *التنمية من منظور مختلف*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢م.

نيكولاسي لادري، "لا يمكن للنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين أن يخبئى حقيقة أن الملايين لا يزالوا معيين"، *مجلة النيوزويك*، الطبعة العربية _ ١٨مارس ٢٠٠٣م.

Barber, Benyamin, *Jihad Vs Mc World*, New York: Times Books, 1995.

Fukuyama, Francis, *The End of History and the Last Man*, New York: Free Press, 1992.

Huntington, Samual, *The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order*, New York: Simon and Schuster, 1996.

Kaplan, Robert, *The Emols of the Earth: A journey at the Dawn of the 21st Century*, New York: Random House, 1996.

Ohmae, Kenichi, *The of The Nation State: The Rise of Regional Economic*, New York: Free Press, 1995.